نظام الحزب الواحد فى افريقيا

« نحـــو نظرية عامـــة »

دكتورة حورية توفيق مجاهد

استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية ــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ــ جامعة القاهرة

مقـــــــدمة

وجه الاستقلال السريع(١) للدول الافريقية الانظار لدراســـة نظمهـــا السياسية فى محاولة للتعرف على طبيعة هذه النظم ومدى التشابه بينها وبين غيرها من النظم فى العالم ومدى التميز الذى أصبحت عليه . وكان هذا الاهتمام طبيعيا حيث أن هذا الاستقلال السريع الذى يعد اهم الظواهر فى تاريخ افريقيا الحديث أدى الى ادخال تغييرات عميقـــة فى الســـياسة الدوليـــة ، كما أدى الى قلب المعايير التقليدية فى دراســـة نظم الحـــكم والحكومات المقارنة(٢) .

ولقد كانت النظرة السائدة عند اقتراب الحصول على الاستقلال وبعده مباشرة هو أن الدول الافريقية المســـتقلة ستسير فى نفس الطريق الذى سارت فيه النظم السياســـية الغربية : اى كان من المعتقـــد أن الدول الافريقية ستقلد النظم الديمقراطية الغربية التى تتميز بالثقل الســـياسى فيها للجمعيات التشريعية وبالتعـــدد الحزبى والتنـــافس بين الاحـــزاب للوصول للحكم . ومن الملاحظ أن الدول الاستعمارية السابقة مع اختلاف نظمها الاستعمارية حاولت نقل نظمها السياسية لافريقيا للسير على نهج الدولة « الام » فى نظرها . وفى الواقع عند الاستقلال وبعده مباشرة بدا وكأن الدول الافريقية ستحقق هذه النظرة المتوقعة اذ انها بلا اســـتثناء

---

(١) وصل عدد الدول الافريقية فى اول سنة ١٩٧٦ الى ٤٧ دولة مستقلة بالاضافة الىجنوب افريقيا بينما كانت الدول المستقلة فى افريقيا سنة ١٩٥٠ هى أثيوبيا ، ليبيريا ، مصر وجنوب أفريقيا . ويلاحظ أن الأخيرة وان كانت تعد دولة مستقلة فى أفريقيا من وجهة نظر القانون الدولى العام الا أنها لا تعد من الدول الافريقية المستقلة حيث انها لا تحكم بواسطة أغلبية سكانها من الافريقيين بل من قبل الأقلية المستوطنة البيضاء ــ الاوربية ــ فهى دولة تفرقة عنصرية فى جنوب القارة وبذا تسقط من عداد الدول الافريقية المستقلة وتخرج عن نطاق تحليلنا .

(٢) عبر عن هذا بحق الرئيس أحمد سيكوتورى بقوله : « ان الكلمات والمفاهيم ليس لها هنا نفس المعنى الذى لها فى أى مكان آخر » . =

اتبعت النظام البرلمانى والتعدد الحزبى المتمشى معه(٣) . ومن الطبيعى أن الأحزاب الافريقيـــة التى نمت أول ما نمت فى اطار الحـــكم الاستعمارى الغربى(٤) أن تأثرت بالنموذج الغربى فى هذا المجال . ولكن بدا واضحـــا بسرعة الفارق بين الحقيقية وبين الهياكل الظاهرة ، وأن أفريقيـــا ليست أوربا ، والنظم الحزبية فى أفريقيا بناءات مصطنعة وعليه فهى هشة(٥) وأن الكثير منها لم تنشأ كظاهرة طبيعية بل بفعـــل جهـــود وتدخـــل الادارة الاستعمارية ، وقد كان هذا منها تأييدا لمصالحها وتزكية منها تزكية رســـمية للقبلية والاقليمية(٦) .

ولكن بتبلور الانظمة الافريقية بعد الاستقلال بدأ يتضح أنها تسير فى طريق جديد يختلف كثيرا عن النظم الديمقراطية الغربية ويتميز ايضا عن النظم الشيوعية(٧) . ففى أوائل الستينات نحو عام ١٩٦٢ شهدت أفريقيا التحول فى اتجاه الحزب الواحد . فبعد مرحلة من التعدد الحزبى انتقلت معظم الدول الأفريقية الى نظام الحزب الواحد المسيطر Dominant Party ومنه الى نظام الحزب الوحيد أو الاوحد Single Party أ Parti Unique. هذا ، ويطلق اصطلاح نظام الحزب الواحد على الحزب الأوحد الذى يحتكر الحياة السياسية ولا يترك لغيره فرصة للتعايش معه ، والحزب المسيطر الذى لا يحتكرها يسيطر عليها سيطرة تامة ويترك لغيره فرصـــة التواجد ولكن لا يعطيه فرصة تحديه .

فقد اصبح من الواضح أن الدول الافريقية فى معظمها قد نبذت التعدد الحزبى واتبعت نظام الحزب الواحد الجماهيرى الذى يجعل الحزب اكبر

= B. Charles, «Un Parti politique africain : le Parti Démocratique de Guinée», R.F.S.P., 1962, p. 321, see also, Ahmed Mahiou, L'Avènement du Parti Unique en Afrique Noire, Paris : Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, 1969, p. 12.

(٣) انظر المرجع السابق ص ٣٣ .

(٤) من الملاحظ أن عمر الاحزاب السياسية فى أفريقيا قصير ، وذلك بصفة عامة باســـتثناء ليبيريا ومصر ، ولم تنشأ الاحزاب رسميا الا بعد الحرب العالمية الثانية . وتبلورت أساسا من جمعيات ثقافية واجتماعية ثم تحولت الى أحزاب سياسية بادخال الاقتراع العام والانتخابات.

(٥) D.G. Lavroff, Les Partis Politiques en Afrique Noire, Paris, Presses Universitaires de France, 1970, p. 34.

(٦) Yves Bénot, Idéologies des indépendances africaines, Cahiers libres 139 - 140, Paris : François Maspéro, 1969, pp. 284 - 5.

(٧) استقلت الدول الافريقية ولديها دساتير على نمط الدول المستعمرة السابقة . ولكن الزعماء الافريقيين للدول حديثة الاستقلال ما لبثوا سريعا أن استبدلوها بدساتير جديدة أو ادخلوا تعديلات على الدساتير القـــديمة . ففى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٢ قامت ١٣ دولة أفريقية بذلك وما لبثت أن تبعتها دول أخرى فى تغيير دساتير الاستقلال وفى كل حالة كان الاتجاه نحو تدعيم النظام الرئاسى وسلطة الرئيس . فالاتجاه السريع كان الانتقال من البرلمانية التقليدية الى نمط جديد من النظام الرئاسى .

لمزيد من المعلومات أنظر :

Bereket H. Selassie, The Executive in African Governments, London, Nairobi, Ibadan, Lusaka : Heinemann, 1974.

قوة سياسية فى الدولة ويجعل منه المتحكم فى الحياة السياسية أن لم يكن المحتكر لها . وهى وان احتفظت بشكل المؤسسات الدستورية الغربية الا أنها لم تحتفظ بروح هذه المؤسسات . كما نبذت تدريجيا ما بدأ يتبلور من نظام برلمانى واتجهت بازدياد الى النظام الرئاسى الذى يجعل السلطة التنفيذية فى يد رئيس الدولة وحده — وهو كما سنرى زعيم الحزب الواحد بصفة عامة . وحتى الدولتان اللتان كان يضرب بهما المثل بعد الاستقلال على امكانية زراعة النظم البرلمانية الغربية فى أرض أفريقيا وهما نيجيريا وكينيا — حيث كانتا مثلا للتعدد الحزبى الناجح فى ذلك الوقت — الا أن الاولى قضى على النظام الحزبى فيها الانقلاب العسكرى سنة ١٩٦٦ أما الثانية فقد تحولت الى نظام الحزب الواحد سنة ١٩٦٨ .

ولقد أصبح نظام الحزب الواحد هو القاعدة العامة فى أفريقيا بعد أن كان موجودا فى بدء الأمر فى الدول التى كانت تحت الاستعمار الفرنسى خاصة . ولكنه اصبح يمتد حاليا من مصر وتونس شمالا الى مالاوى وزامبيا جنوبا ومن السنغال وغينيا غربا الى كينيا وتنزانيا شرقا .

وعلى الرغم من قصر عهد الدول الافريقية بالاستقلال وعلى الرغم من وضوح اتجاهها نحو الحزب الواحد الا أن ديناميكية الحياة السياسية والتغيير فى أفريقيا يجعلان الدول التى تتبع نظام الحزب الواحد فى تغير . وعليه فيجب وضع التوقيت فى الاعتبار لما له من أهمية . فالدول التى تتبع نظام الحزب الواحد فى أفريقيا — بالمعنى السابق توضيحه — فى أوائل سنة ١٩٧٦ هى(٨) :

— الجزائر	— توجو	— تنزانيا(١٠)
— بورندى	— تونس	— جابون
— بوتسوانا(٩)	— تشاد	

---

(٨) انظر الملحق (أ) .

* دول بها حزب واحد مسيطر والى جواره حزب أو أحزاب أخرى لا تمثل تهديدا لسيطرته .

(٩) مع أن بوتسوانا بها عدد من الاحزاب الا أن أهمها قاطبة » حزب بوتسوانا الديمقراطى B.D.P.» الذى حصل فى انتخابات ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٧٤ على ٢٧ مقعدا من ٣٢ تاركا خمسة مقاعد فقط للمعارضة . وهو حزب رئيس الدولة — الذى ظل رئيسا للجمهورية منذ نشأتها وهو سير سريتس خاما — ويعتبر تقدميا وان كان أساسا من أصل ملكى .
انظر

Georges Lory, Botsswana : «La démocratie dans le désert, Le Mois en Afrique, No. 116, Août 1975, pp. 56 - 64.

(١٠) تنزانيا تعتبر مثلا فريدا فى أنها تعتبر دولة ذات حزب واحد على الرغم من أن بها حزبين : حيث أن هناك حزبا واحدا فقط فى كل من منطقتيها الرئيسيتين التى تتكون منهما : ففى تنجانيقا هناك « تانو » وفى زنزبار « الافروشيرازى » . وقد نص الدستور فى الفصل الاول، الجزء الأول ، بند ٣ على أن يظل الوضع كذلك لحين ايجاد اتحاد بينهما — وتجرى حاليا فى أبريل ١٩٧٦ مجهودات جادة لمحاولة تحقيق ذلك . ومما لا شك فيه أن التانو أكثر أهمية عدديا ومن حيث الانتشار الجغرافى ومن حيث ثقل شخصية رئيسه جوليوس نيريرى .

- جمهورية افريقيا الوسطى
- سيراليون*
- جامبيا*
- جمهورية الكونغو الشعبية
- جمهورية انجولا الشعبية
- رواندا
- الراس الاخضر
- زامبيا
- زائير
- السنغال*
- ساحل العاج
- السودان*
- سيراليون*
- ساوتومى وبرنسيب
- غينيا
- غينيا بيساو
- غينيا الاستوائية
- كينيا
- الكاميرون
- ليبيا
- ليبيريا
- ليسوتو*
- مصر
- مالاوى
- موزمبيق*
- موريتانيا

ومن الواضح أن نظام الحزب الواحد متبع فى غالبية الدول الافريقية . هذا بالاضافة الى أن هناك دولا عرفت نظام الحزب الواحد بعد الاستقلال ولكن قضت عليه انقلابات عسكرية وهى : مالى(١١) ، غانا(١٢)، النيجر(١٣)، أوغندا (١٤) وفولتا العليا(١٥) . وأصبحت دولا لا حزبية تخضع لحكومات عسكرية .

أما الدول التى لا تتبع نظام الحزب الواحد — بالاضافة الى هذه الدول التى سبق لها أن تبعته — فهى أما دول لم تعرف النظم الحزبية اطلاقا فى تاريخها — والمثل الفريد لها هو اثيوبيا فى ظل الحكم الأوتوقراطى للامبراطور هيلاسلاسى (والذى أطاح به الانقلاب العسكرى فى أكتوبر سنة ١٩٧٤(١٦) ، والذى جاء بحكومة عسكرية) .

أو دول فيها تعدد حزبى وهى(١٧) :
المغرب ، سوازيلاند ، كومور ، موريشيس ، جمهورية مالاجاش(مدغشقر)

---

(١١) قام بها انقلاب عسكرى فى نوفمبر سنة ١٩٦٨ قضى على « الاتحاد السودانى » الذى كان يعد مثلا لنظام الحزب الواحد المستقر التقدمى .

(١٢) قام بها انقلاب عسكرى فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٦ قاده جوزيف آرثر انكراه قضى على « مؤتمر حزب الشعب » الحزب الواحد قانونا وعلى زعامة نكروما ، الذى طور نظاما ثوريا فريدا فى افريقيا وان كان الحزب قد تبلور فى النهاية حول شخص زعيمه مما سهل مهمة القضاء عليه .

(١٣) الحكومة العسكرية التى قامت على أثر الانقلاب العسكرى فى ابريل سنة ١٩٧٤ أمرت بالغاء كافة التنظيمات السياسية وكان « الحزب التقدمى النيجارى » الحزب القانونى الواحد .

(١٤) كان بها حزب واحد تحت زعامة الرئيس السابق أوبوتى ولكن بقيام الحكومة العسكرية بقيادة الجنرال عيدى أمين فى يناير سنة ١٩٧١ ألغى هذا الحزب . وقد تولى عيدى أمين كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والعسكرية .

(١٥) انتهى نظام التعدد الحزبى بها فى يناير سنة ١٩٦٠ وقام نظام حزب واحد قضى عليه فى ٤ يناير سنة ١٩٦٦ الانقلاب العسكرى الذى قام به كولونيل سانجولى لامیزانا .

(١٦) الغيت الملكية وكذلك الطبقة الارستقراطية فى أثيوبيا فى ٢٢ مارس سنة ١٩٧٥ . وهناك اتجاه لاقامة حزب واحد بها .

(١٧) انظر الملحق (ب) .

ومن الملاحظ أن دول التعدد الحزبى ـ باستثناء المغرب ـ تقع فى جنوبى القارة وتتبعها الجزر المحيطة وقد أسهم فى التعدد الحزبى بها وجود الاقلية البيضاء المستوطنة واختلاف الرأى حول كيفية تسيير الحكم مع وجودها وضغطها كأن وراء التعدد الحزبى وجود تعدد فى الأجناس والعناصر والطوائف ومعظمها كان تحت الحكم البريطانى وهناك دول كانت تتبع التعدد الحزبى ولكن قضت عليه الانقلابات العسكرية : وهى نيجيريا ، بنين (داهومى) ، الصومال ، والتى تخضع حاليا لحكومات عسكرية .

اذن الدول الافريقية فى معظمها تتبع نظام الحزب الواحد ، حاليا ، والبعض كان يتبعه لولا أن أطاحت به الانقلابات العسكرية .

وببداية انتشار هذه الظاهرة ـ الاتجاه نحو نظام الحزب الواحد ـ اختلفت الاراء فى شأنها .

فحقيقة وجود حزب واحد فى أفريقيا جعل الكثير من المعلقين الغربيين يسارعون الى القول بأن النظم الافريقية أصبحت نظما شيوعية أو تسلطية(١٨) حيث لا يفرقون بين طبيعة النظام القائم وعدد الأحزاب الموجودة فى الدولة : فطالما هناك تعدد حزبى فان النظام يمثل ديمقراطية غربية وطالما هناك حزب واحد يسارعون الى القول بأنه يعكس نظاما شيوعيا أو على أحسن تقدير فالرأى كان هو أن التعدد يعنى ديمقراطية والحزب الواحد يعنى ديكتاتورية(١٩) . واضعين أمام أعينهم الوضع فى الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الشعبية فى أوروبا الشرقية أو ألمانيا النازية . وقد كانت هذه النظرة السائدة فى الدراسة التقليدية لنظم الحكم .

فوجود أكثر من حزب لا يعنى ديمقراطية غربية ـ أو كما يحلو للبعض بتسميتها بالليبرالية الغربية ـ فى نطاق الدولة كما أن وجود حزب واحد فى افريقيا لا يدل على ديكتاتورية بمفهومها التقليدى(٢٠) .

---

(١٨) — Selassie, op. cit., pp. 147 - 151.

(١٩) — Sigmund Neumann (edit.), Modern Political Parties, Chicago : University of Chicago Press, 1956, p. 403, see also, Joseph A. Schumpeter, Capitalism, Socialism & Democracy (3rd. ed.), New York : Harper & Brothers, 1950, p. 269, see also, Cf. M. Corpierre, «Le totalitarianisme en Afrique, Preuves, (Jan. — Fev., 1963), Sir Walter Coutts, «A new democracy or a new totalitarianism in Africa ? «Optima, (March, 1964), F.X. Sutton, «Authority & authoritarianism in the new Africa,» Journal of International Affairs, (15, 1, 1961). Hourat, L'Afrique aux trois visages — ultra, totalitairé ou modéré ? Bruxelles, Centre de documentation internationale, 1961, p. 245.

(٢٠) — Ruth Schachter Morgenthau, «Single Party Systems in West Africa», American Political Science Review (APSR), LV, No. 2 (June, 1961), p. 294, see also pp. 294 - 307.

وقد حدث فى الواقع فى أفريقيا منذ الاستقلال أن قلبت النظم الافريقية المفاهيم المتوارثة من النظم الغربية ودعمتها ببعض الافكار السائدة فى النظم الشرقية ولكن النظم الافريقية مازالت تختلف فى الواقع — ويصر الزعماء الافريقيون على أنها تختلف عن النظم الشيوعية . ولعل مرور أكثر من خمسة عشر عاما على الاستقلال السريع لمعظم دول القارة (مع أنها فترة قصيرة فى تاريخ الدول) بدا فيها واضحا أن هذه النظم لها ما يميزها عن كل النظم الغربية والشرقية على حد سواء(٢١) .

وعلى هذا تدور الاسئلة التالية عند بحث طبيعة النظم السياسية الافريقية وعلى رأسها نظام الحزب الواحد الجماهيرى :

أولا : هل هناك نظام حزب واحد أم نظم حزب واحد فى أفريقيا ؟ وما هى اهم التصنيفات المختلفة فى هذا الشأن ؟

ثانيا : ما السبب فى انتشار هذا النوع دون عداه من النظم ؟

ثالثا : ما هى طبيعة هذا النظام السياسى ؟

أن الاجابة على هذه الاسئلة تمثل جوهر الاهتمام فى هذا البحث فى محاولة للوصول الى نظرية عامة عن نظام الحزب الواحد فى أفريقيا .

اولا : محاولات تصنيف نظم الحزب الواحد فى أفريقيا :

هناك عدة محاولات لتقسيم نظم الحزب الواحد فى أفريقيا ومحاولة ايجاد قاسم مشترك بين كل مجموعة فى كل قسم .

— ولعل ابسط هذه المحاولات هى تلك التى تعتمد على التفرقة التاريخية بين نظم نشأت قبل الاستقلال فى شكل حركة وطنية لمواجهة الاستعمار وتطورت بالاستقلال الى حزب واحد ، وبين تلك التى لم تنشأ من حركة وطنية ولم تكن لها جذور تنظيمية فيما قبل الاستقلال ، أى أنها نشأت فى دول أفريقية مستقلة بالفعل . ومن أمثلة الاولى « الحزب الديمقراطى الغينى » فى غينيا ، « ومؤتمر حزب الشعب » فى ظل نكروما فى غانا وحزب « الاتحاد السودانى » فى مالى وحزب « تانو » — « الاتحاد الوطنى الافريقى لكينيا » كينيا وحزب « مؤتمر مالاوى » « وجبهة التحرير الوطنية » فى الجزائر . أما الفئة الثانية — التى لم تنشأ الا بعد الاستقلال — فيدخل فى عدادها « الاتحاد الاشتراكى العربى » فى مصر ، « والاتحاد

(٢١) Yves Bénot, Idéologies des indépendances africaines, Cahier libres 139 - 140, Paris : François Maspéro, 1969, p. 381.

الاشتراكى العربى » فى ليبيا و « الاتحاد الاشتراكى السودانى » ، « والحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية » فى تشاد ، « والحركة الشعبية للثورة » فى زائير .

ومن المحاولات الاخرى لتقسيم نظم الحزب الواحد تلك التى تقوم على التفرقة بين نظام الحزب الواحد الجماهيرى والحزب الواحد الاوليجاركى(٢٢) على أساس أن الاول يرمى الى الوصول الى الجماهير الشعبية فى الدولة وتحريكها دون تفرقة وأشراكها فى الحياة السياسية . أما الثانى فقاعدته لا تشمل الجماهير العريضة بل فئة معينة فى الدولة على أساس عنصرى

بالدرجة الأولى . ونظام الحزب الجماهيرى هو المفترض وجوده فى الغالبية العظمى للدول الافريقية . أما الحزب الواحد الاوليجاركى فيضرب به المثل بليبيريا : حيث الحزب المحافظ الحقيقى True Whig Party — وهو اقدم حزب واحد فى العالم والذى انشىء سنة ١٨٦٩ وتمتع باحتكار الحياة السياسية دون منافس حقيقى منذ انتخابات سنة ١٨٧٧ — قد أنشىء أساسا كأداة فى يد الاقلية الارستقراطية من الامريكو — ليبريين «Americo Liberians» المعروفين بالكريول (من الارقاء المحررين فى الولايات المتحدة الامريكية أو بواسطتها والذين أعيد توطينهم فى الجزء الساحلى من ليبيريا) لضمان سيطرتها السياسية على الرغم من أن نسبتها نحو ٥٪ فقط من مجموع السكان ، وان كان الحزب قد بدأ يوسع قاعدته لتصبح أكثر جماهيرية لتواجه ديناميكية التغير ، ولكنه لم يصل الى جماهيرية الاحزاب الاخرى فى أفريقيا ، على الرغم مما اصبح بها من نزعات أوليجاركية .

بالاضافة الى ما سبق ذكره من محاولات لتقسيم نظم الحزب الواحد فى أفريقيا ،هناك من يفرق بين الحزب الواحد Parti Unique والحزب الموحد Parti Unifié (Unified Party) من حيث أن الاول ينتج عن اندماج الأحزاب الأخرى فيه أو انصهار الأحزاب القائمة جميعها ، بما فيها الحزب الاقوى المسيطر ، فى حزب جديد بحيث تفقد كل منها كيانها وزعامتها وسلطتها وتصبح هذه جميعا للحزب الأوحد .

أما الحزب الموحد : فهو يقوم على تجميع الاحزاب دون أن تفقد كيانها وكل ما تشترك فيه هو اتفاقها فى الرأى والسياسة العامة بحيث يحافظ الحزب الموحد على مظهر الوحدة الوطنية . ويعبر عنه بمثابة ائتلاف بين الأحزاب مع احتفاظ كل بزعامته ومبادئه وأسسه مع الاتفاق على برنامج مشترك فى اطار تنظيمى واحد . فالحزب الموحد اذن عبارة عن

---

(٢٢) Gwendolen M. Carter, (ed.), African One-Party States, Ithaca, New York : Cornell University Press, 1962, pp. 1 - 10.

وكان التعبير الاكثر شيوعا من قبل الاشارة اليه على أنه حزب ديكتاتورى لا اوليجاركى .

اتحاد أحزاب سياسية تتجمع فى اطار جديد تقبل برنامجا مشتركا وتهدف لأن تتقاسم المسئوليات فى الحكومة والحزب . أى أنه عبارة عن اتحاد وطنى قائم على برنامج مشترك مع احتفاظ كل حزب داخل فيه بكيانه ورئاسته . ويراه رواده على أنه الحل العملى التجريبى لمشاكل الدول الافريقية : حيث يتغلب على مشاكل كل من الحزب الواحد — الذى يعتبرونه تسلطيا — والتعدد الحزبى الذى اثبت فشله فى أفريقيا . فهو يتمشى مع طبيعة المجتمعات التعددية المتمثلة فى الدول الافريقية . ففكرة التآلف المثلة فى الحزب الموحد نظر اليها كأفضل حل للمجتمع التعددى غير المتناسق حيث الاطار السياسى الموحد يضمن تحقيق التعاون والتناسق بين المجموعات المختلفة(٢٣) . وان كان هناك معارضون يرون العكس حيث يؤكدون أنه يحوى فى طياته العديد من التناقضات التى تحول دون تحقيق التوازن داخله .

ونظم الحزب الواحد مر الكثير منها بمرحلة الحزب الموحد كمرحلة انتقالية الى الحزب الواحد . والحزب الموحد أعتبره المدافعون عنه فى وقت تطبيقه على أنه الضمان الوحيد للديمقراطية بينما أدانو تسلطية الحزب الواحد. ولعل أكثر من دافع عن الحزب الموحد الرئيس السنغالى ليوبولد سنجور الذى كان من أكثر المؤمنين به .

ولكن السنغال نفسها ما لبثت — بعد تهديد الاتجاهات المعارضة للوحدة القومية والزعامة فى ظل الحزب الموحد — ان تحولت عن الحزب الموحد بموجب القانون . حيث نص دستورها سنة ١٩٦٠ على منع قيام أى حزب معارض وعلى أنها تتبع نظام الحزب الواحد الذى اعتبر منذ ذلك الوقت وحتى سنة ١٩٧٤ الضمان الوحيد الأساسى للاستقرار والاستمرار والوحدة القومية المنشودة . حقيقة ان السنغال قد عادت من جديد للسماح بقيام أحزاب أخرى بجانب الحزب المسيطر الذى لم يعد حزبا أوحد وان كان ما زالت له سيطرته على الحياة السياسية الا أن التجربة من جهة ، ما زالت فى المهد حتى يمكن الحكم عليها بموضوعية ومن جهة أخرى يبدو كأن السنغال لم تختر العودة للحزب الموحد ، ولكن للحزب الواحد المسيطر .

هذا ومع أن الاتجاه العام فى افريقيا كان المرور بمرحلة الحزبين أو الحزب الموحد كانتقال الى الحزب الواحد لا العكس فان خطوات تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر — وان كان من الصعب الحكم بعد على أبعادها — الا أنها على ما يبدو تأخذ الاتجاه العكسى وهو التطور من

---

(٢٣)لمزيد من المعلومات عن الحزب الموحد والنظرة المؤيدة له على غيره انظر :
A. W. Lewis, La Chose Publique en Afrique Occidentale, Paris : SEDEIS, 1966, & Mahiou, op. cit. pp. 71 - 90.
وعن تأييد الحزب الواحد انظر المرجع السابق ص ٩١ — ١٢٠ .

الحزب الواحد الى الحزب الموحد ممثلا فى الاتحاد الاشتراكى العربى كاطار تنظيمى يضم المنابر الثلاثة التى ووفق على قيامها كتنظيمات فرعية داخل التنظيم الأصلى — وهى : « تنظيم مصر العربى الاشتراكى » ويمثل الوسط ، و « تنظيم الأحرار الاشتراكيين » ويمثل اليمين و « التنظيم الوطنى التقدمى الوحدوى » ويمثل اليسار .

— أما التفرقة الرئيسية بين نظم الحزب الواحد فى أفريقيا فهى التى تقوم على الأخذ فى الاعتبار بطبيعة هذه النظم وخاصة اختلافاتها الايديولوجية والتنظيمية(٢٤) .

وعلى هذا الأساس يمكن التفرقة بين :

(أ) نظام الحزب الواحد الثورى المركزى (التحريكى) « أى المبنى على التعبئة)(٢٥) . «mobilization, revolutionary - centralizing»

(ب) نظام الحزب الواحد التجريبى التعددى (التوفيقى) .
«reconciliation, pragmatic-pluralistic co-sociationel»

ونظام الحزب الواحد الثورى المركزى التحريكى : يرمى الى ادخال تغييرات جذرية فى المجتمع من كافة أوجهه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، أى هو ذلك الذى يتولى اعادة تنظيم المجتمع على أسس جديدة، كأن الحزب يستخدم كسلاح تنظيمى فى المجتمع . وهو يهدف الى الوحدة السياسية الكاملة داخل الدولة . فلا تتقبل الانشقاقات الداخلية القانونية ولا القبلية أو الاقليمية أو النزعات التقليدية بما فيها الزعامة الدينية .

---

(٢٤) عن محاولة تقسيمات الاحزاب السياسية فى افريقيا انظر :
James S. Coleman & Carl Rosberg, Jr. Political Parties & National Integration in Tropical Africa, Berkeley : University of California Press, 1966, p. 4 - 6 & 671, & David E. Apter, The Politics of Modernization, Chicago : University of Chicago Press, 1965, pp. 22 - 4 & pp. 357 - 421. See also, David Apter & Carl Rosberg, Jr. «Nationalism & Models of Political Change in Africa,» The Political Economy of Contemporary Africa, «Symposia Studies Series I» National Institute of Social & Behavioral Science, George Washington Univ., 1959.

(٢٥) أول من استخدم لفظ « نظام تحريكى » كان فيليب سيلزنيك »
ثم استعاره الكثيرون من بعده وعلى رأسهم دافيد ابتر واستخدموه فى تقسيمهم النظم فى افريقيا بدأ آبتر اتجاهه فى تقسم الاحزاب السابق ذكره فى كتابه
Philip Selznick, The Organizational Weapon : A study of Bolshevik Strategy & Tactics, New York : The Free Press, 1960.
The Political Kingdom in Uganda,
Princeton : Princeton University Press, 1961, pp. 22 - 4.
اما تعبيرى الثورى المركزى والتجريبى التعددى فقد استخدمه
Coleman & Rosberg, op. cit. pp. 4 - 6.

وهذا النظام يتميز بدرجة كبيرة من المركزية خاصة فى أعلى مستويات الحزب . ويتميز أيضا بالرغبة فى جعل الحزب بمثابة بوتقة لصهر الاختلافات والتعدد داخل الدولة . أى أنه اطار تنظيمى للدولة ككل فى محاولة لخلق تطابق بين الأمة والدولة . فهو ينظر اليه على أنه الوسيلة التنظيمية السريعة لخلق الدولة القومية وجذب ولاء الأفراد من الجماعات الأولية الى الحزب نفسه . ويهدف الى ادخال تغييرات جذرية فى كافة أوجه الحياة من سياسية واقتصادية واجتماعية . وفى سبيل الوصول الى تحقيق أهدافه يعمل مثل هذا النظام على تحريك الجماهير بصفة مستمرة وتعبئتها عن طريق كافة أجهزة الدولة وخاصة الاعلام — فى اطار السياسة العامة للحزب . هذا النوع يهدف على مستوى العلاقات الأفريقية فى اطار الوحدة الأفريقية الى الوحدة السياسية ويتفهم الوحدة بمضمونها السياسى على وجه الخصوص . كما تقوم أبعاد ايديولوجيته الخارجية على العداء للاستعمار وعلى محاولة ضم شمل الدول الأفريقية لمحاربته كما يتبنى الحملة ضد ما يعرف بالاستعمار الجديد «Neo-colonialism»

أما النوع الثانى من نظم الحزب الواحد وهو النظام التجريبى التعددى التوفيقى فهو يجعل من الحزب « اطارا فوقيا over-structure» بمعنى أنه يفرض نفسه على الاختلافات القائمة ويستمد كيانه من وجودها ومن مجرد التوفيق بين الجماعات والفئات المختلفة . فهو لا يهدف بحكم ايديولوجيته الى احداث تغييرات جذرية فى المجتمع الأفريقى ويتقبل الأوضاع كما هى الى حد كبير . والحزب يبنى سلطته السياسية على الاختلافات والتعدد القائم فى المجتمع ولا يهدف الى صهرها بل يقوم على التوفيق بين الاختلافات فى المجتمع . وعليه فهو لا يشن حربا شعواء — كما هو متبع فى النوع الأول — على الانشقاق فى المجتمع أو القبيلة أو الزعامات التقليدية . فكأن هذا النوع الثانى يعتبر مجرد اطار سياسى فوقى بمعنى أنه يفرض نفسه فوق الاختلافات الموجودة فى المجتمع والتعددات القائمة ولا يهدف الى صهرها بل انه يستمد كيانه من استمرارها. أما على المستوى الأفريقى ، فايديولوجية هذا النظام تقوم على رفض الوحدة السياسية وعلى المناداة بالتعاون الوظيفى بين الدول الأفريقية المختلفة فى نظمها السياسية . كما أن هذا النوع من النظم الحزبية فى أفريقيا يعمل على ربط الدولة الأفريقية المستقلة بالدولة « الأم » القديمة أو السابقة ويتجلى هذا بوضوح فى الدول التى كانت تحت الاستعمار الفرنسى . ومن الطبيعى أن يرفض هذا النوع مجرد فكرة الاستعمار الجديد ويرفضها كمفهوم ويرفض الاعتراف بها كحقيقة .

واذا نظرنا من الناحية العددية المحضة نجد أن النوع الثانى وهو الأكثر محافظة بطبيعته هو السائد أكثر فى أفريقيا : فى السنغال ، ساحل العاج ، ليبيريا ، كينيا منذ سنة ١٩٦٨ ، مالاوى الخ . أما النظم الأكثر ثورية وتحررا فهى على العكس تمثل قلة محدودة تتمثل مثلا فى غينيا والجزائر ، وأكبر الأمثلة عليه كانت تتمثل فى غانا فى ظل نكروما ومؤتمر

حزب الشعب ومالى فى ظل « الاتحاد السودانى » قبل أن تطيح بهما الانقلابات العسكرية . وهناك دول تقع بين النقيضين حيث تأخذ ببعض سمات كل منهما وعلى رأس هؤلاء تانزانيا .

والواقع أن النوع الأول وهو الثورى المركزى التحريكى أكثر تعرضا للتحديات وعرضة لمحاولات الانقلاب وذلك نتيجة لما يرمى اليه من احداث تغييرات جذرية فى المجتمع بما يجعله فى مواجهة مباشرة مع الجماعات صاحبة المصلحة فى بقاء الوضع القائم على ما هو عليه ، أما الثانى ، فهو يتعايش مع الوضع القائم وذلك بحكم طبيعته الأكثر محافظة .

وقد وجهت بعض الانتقادات مؤخرا الى هذه التقسيمات على أساس أنها نظرية أكثر منها واقعية . فهناك من يرفض فكرة التقسيم أساسا ومدى نفعيتها على أساس أن هذه التقسيمات كغيرها تقوم على التنظيم الرسمى والاطار كما يصوره المنادون به ولكن تغفل الى حد كبير واقع الحياة السياسية وما يجرى فى الواقع لا ما يجب أن يكون(٢٦) .

ولكن بصفة عامة هذه الانتقادات يجب أن تؤخذ بالتحفظ . فالتقسيم الأخير القائم على طبيعة النظام وايديولوجيته يفيد فى واقع النظام(٢٧) وليس مجرد الشكل أو الاطار المعلن . ولكن يجب تفهم الأنواع المختلفة فى أفريقيا لا بقياسها بغيرها من النظم(٢٨) فى العالم بل بقياسها وبمقارنتها ببعضها البعض .

فغنى عن البيان أن النظم الثورية فى أفريقيا لا تعتبر ثورية بمقياس النظم الثورية فى العالم ولكنها ثورية بالنسبة للنظم المحافظة فى أفريقيا . فالدول الأفريقية المستقلة أوجدت لنفسها معايير يجب أن تراعى عند تقييم نظمها . والخطأ الذى يقع فيه المحللون الغربيون والشرقيون على حد سواء هو عدم أخذ ذلك فى الاعتبار .

---

(٢٦) انظر فى هذا الشأن على وجه الخصوص :

Henry Bienen, «One Party Systems in Africa, in Samuel P. Huntington & Clement H. Moore (eds.,), Authoritarian Politics in Modern Society — the Dynamics of Established One-Party Systems, New York, London : Basic Books, Inc., 1970, pp. 103 - 5, Seal also, K.W.J. Post, Journal of Commonwealth Political Studies, Vol. IV, No. 2, July, 1966, pp. 1512.

(٢٧) فيشأن تأييد قيمة أو فائدة التقسيم المذكور انظر :

Aristide R. Zolberg, Creating Political Order : The Party - States of West Africa, Chicago : Rand McNally & Comp., 1966, pp. 1 - 8.

(٢٨) من ذلك مثلا المرجع السابق يوجه النقد لهذه التقسيمات قائلا ان مفاهيمها استقاها المنادون بها من الحزب الشيوعى السوفيتى بينما الاوضاع فى أفريقيا مختلفة .

فمما لا شك فيه أن طبيعة النظام السياسى فى ضوء نظام الحزب الواحد فى غينيا يختلف عن مثيله لدى جارتها السنغال . كما أن درجة المحافظة أو الثورية تختلف فى اطار نفس النوع ، فمثلا تنزانيا ــ يختلف طبيعة نظامها الحزبى عن كينيا وان كان كلاهما ينتمى للنوع الثانى من نظم الحزب الواحد المذكور من قبل . ولكن الاختلاف فى الدرجة واضح . اذن النسبة يجب أن تكون فى الاعتبار عند محاولة التعرف على طبيعة النظم الافريقية فى محاولة لتقسيمها .

ثانيا : اسباب انتشار نظام الحزب الواحد فى أفريقيا :

يمكن بصفة عامة ارجاع أهم الأسباب التى أدت الى انتشار نظام الحزب الواحد الجماهيرى ليصبح ظاهرة عامة الى ما يلى :

ــ الأوضاع والنظم التقليدية .

ــ آثار الحكم الاستعمارى .

ــ متطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال .

(أ) الأوضاع والنظم التقليدية :

يعتبر البعض أن نظام الحزب الواحد الجماهيرى الذى برز فى الدول الأفريقية بعد الاستقلال هو امتداد لقيم المجتمع التقليدى ، وهو المجتمع الذى لم يعرف فكرة المعارضة(٢٩) . لدرجة أن البعض لا يمكنه حتى الآن التمييز بين مفهومى المعارضة والانفصال(٣٠) . وبالتالى فالقرارات كانت تتخذ بعد مداولات ومناقشات مستمرة ــ يبدو فيها الثقل الضخم للكبار ــ ولكن بمجرد اتخاذها فانها تصبح نافذة وملزمة وواجبة الاحترام بالنسبة للجميع ، حتى الأقلية التى لا تكون قد ارتضتها أساسا ، وأى محاولة للخروج

---

(٢٩) انظر :

Kenneth Kaunda, A Humanist in Africa, London : Longman, 1966, pp. 106 - 8.

ولا يجب أن يفهم من ذلك ان المجتمع التقليدى عرف نظام الحز بالواحد ولكن نعنى ان المجتمع القبلى كان غير حزبى وبالتالى لم يعرف المعارضة ولا الانقسام ولا الحزبية التى تمثل أساس نظام التعدد الحزبى فى شأن هذا انظر :

Ndabaningi Sithole, «The One/Two Party System», in Mutiso & Rohio, Readings in African Political Thought, London : Oxford University Press, 1975. p. 459.

(٣٠) Immanuel Wallerstein, Africa : The Politics of Independence, Vintage Books, New York : Random House, 1961, pp. 87 - 9.

عليها تعتبر تهديدا للنظام بأكمله ، وعليه فأصحاب هذا الرأى يؤكدون أن طبيعة وضع الفرد فى ظل نظام الحزب الواحد وانتماءه للجماعة ككل وتقيده بها وعدم خروجه على قراراتها لا تختلف عما كان سائدا فى ظل النظام التقليدى (القبلى) والفارق الأساسى هو أن الاطار الأول قومى على مستوى الدولة ككل فى حين أن الآخر محلى وقائم على رابطة الدم .

وهناك من الزعماء الأفريقيين من يصر على أن طبيعة النظام التقليدى ما زالت سائدة فى المجتمعات الأفريقية المعاصرة مما لا يدع مجالا لوجود تعـــدد حزبى نظرا لغياب الصراع الطبقى والانقسام الواضح . أى أن المجتمعات الأفريقية غير محددة الطبقات سواء كانت تقليديا أم حاضرا مما لا يدعو الى وجود تعدد حزبى لتمثيل الطبقات المختلفة بل يدعم وجود حزب واحد ليمثل المجتمع بأكمله بشرائحه المختلفة(٣١) . وهناك من يوافق الزعيم « جوليوس نيريرى » بان كلا من نظام الحزب الواحد الجماهيرى والاشتراكية من أهم أسس النظام التقليدى التى وان كان الحـــكم الاستعمارى قـــد قوضها الا أن الدول الأفريقية المستقلة عليها أن تقوم باحياء هذا التراث بما يتمشى مع احتياجات العصر .

وهذا الرأى الذى يرجع انتشار الحزب الواحد فى أفريقيا الى النظم التقليدية وآثارها مع وجاهته الا أنه لا يكفى لتوضيح هذه الظاهرة . فالنظم والقيم التقليدية اضعفها بشـــدة ان لم يكن قـــد قضي عليها فى كثير من الحالات الحكم الاستعمارى الذى جاء بمفاهيم جديدة وانظمة مخالفة . فالنظام الاستعمارى مثل المرحلة الوسيطة الانتقالية بين النظم التقليدية التى سادت قبل وجوده وبين النظم المستقلة التى سادت بعد رحيله .

وعليه فمن الضرورى أن نبحث عن أسباب انتشار نظام الحزب الواحد فى آثار النظم الاستعمارية فى أفريقيا .

(ب) الحكم الاستعمارى وآثاره :

يمكن القول بصفة عامة بأن النظم الاستعمارية مع اختلافاتها قد تركت آثارا واضحة على سياسات ما بعد الاستقلال فى أفريقيا وبالتالى أثرت على انتشار نظام الحزب الواحد بها بطريقة غير مباشرة .

فمثلا يرى البعض أن نظام الحزب الواحد فى أفريقيا يعتبر وريث النظام

---

(٣١) عن تبريرات نظام الحزب الواحد فى أفريقيا ، انظر :
Samuel P. Huntington, «Social and Institutional Dynamics of One Party Systems,» in Huntington & Moore, op. cit., pp. 3 - 17.

الاستعمارى الوحدوى التسلطى(٣٢) والاختلاف الوحيد هو أنه نظام قومى وطنى وليس نظاما اجنبيا مفروضا من جانب المستعمر . « فالنظام الاستعمارى عود الشعوب على طاعة ادارة مفروضة عليهم لا تنبع منهم بل من الحاكم وهذه العادة استمرت وان كان الاداريون البيض قد حل محلهم اداريون سود وذلك بدون صعوبات كثيرة »(٣٣) . ويرى أصحاب هذا الرأى ان اتباع فرنسا للمركزية الشديدة فى ظل نظام الحكم المباشر هو وراء انتشار نظام الحزب الواحد بصفة خاصة فى بادىء الأمر فى المناطق التى كانت تحت الحكم الاستعمارى الفرنسى . بالاضافة الى ذلك فان نظام المركزية الادارية والسلطة المسلسلة « الهيراركية » التى كانت فرنسا تتبعها هى نفسها ما يتبعه نظام الحزب الواحد فى أفريقيا الى حد كبير . بل ان التنظيم الداخلى للحزب قد بنى فى معظم الحالات على التقسيمات الادارية فى الدولة ، تلك التقسيمات التى ورثت عن الحكم الاستعمارى وظلت باقية دون تغيير بعد الاستقلال فى الغالب . كما انه فى ظل الحكم الاستعمارى البريطانى فان وجود حزب قوى تحت رئاسة زعيم مسيطر قوى كان لازمة وجواز مرور «sine qua non» لاعطاء السلطة للوطنيين(٣٤) . ونفس الأمر تطور فى المناطق التى كانت تحت الحكم الاستعمارى الفرنسى وان كان لاحقا على سابقه فى المستعمرات البريطانية خاصة فى غرب أفريقيا .

ومن ناحية أخرى فان وجود الاستعمار فى حد ذاته عمل على تقوية الحركات القومية التى واجهته بمعنى أن الاستعمار كعامل موحد أسهم فى تكوين جبهة معارضة له . ولقد عمل الاستعمار على اختلاف انظمته فى بادىء الأمر عند ظهور الأحزاب السياسية عامة بعد الحرب العالمية ، على تشجيع قيام أحزاب « صفوة » تعتمد على تأييد الادارة الاستعمارية وعلى الزعماء التقليديين الموالين للسلطة الاستعمارية مما افقد هؤلاء التأييد الشعبى ودعم الحركة القومية التى كانت فى كثير من الدول الأفريقية اساس الحزب الواحد الجماهيرى . فالادارة الاستعمارية سواء اكانت بريطانية أم فرنسية أم بلجيكية أم غيرها عملت على تأييد المنظمات السياسية ذات

---

(٣٢) انظر :

Coleman & Rosberg, op. cit., p. 659, & Bénot, op. cit., p. 284.

(٣٣) Hubert Deshamps, Les Institutions Politiques de l'Afrique Noire, Paris : Presses Universitaires de France, 1970, pp. 114 - 5.

(٣٤) لمزيد من المعلومات انظر :

Sir Andrew Cohen, British Policy in Changing Africa, Evanston, Illinois : Northwestern Univ. Press, 1959, p. 41.

وللمديد من الأمثلة انظر :

Carter, op. cit., p. 284.

القاعدة الاقليمية أو القبلية فى مواجهة الحركات الوطنية واعتمدت عليها فى تنفيذ سياستها واستمر الولاء لها حتى بعد الاستعمار(٣٥) .

كما شجعت بعض السياسات الاستعمارية على تقوية حزب واحد وذلك باتباع نظام القائمة الواحدة والدائرة الواحدة فى الانتخابات مما كانت نتيجة خروج حزب واحد مسيطر من الانتخابات .

كذلك نجد أن « الطليعة الجديدة » من المثقفين من الأفريقيين فى ظل النظم الاستعمارية كانوا أكثر الفئات تحريكا — أى تعبئة — من الناحية الاجتماعية وبالتالى كانوا أكثرهم شعورا بعدم الاستيعاب والتفرقة والاضطهاد فى ظل النظم الاستعمارية . وجدير بالذكر أن كثيرا من هؤلاء المثقفين السابق الاشارة اليهم — والذين أصبحوا فيما بعد قادة فى دولهم — قد وجدوا جاذبية خاصة فى التعاليم الماركسية مما أدى الى تعلمهم لغة الماركسية وبدأوا يتأثرون بنظام الحزب الواحد الذى صوره لينين .

ولكن من الملاحظ أن هؤلاء الزعماء الأفريقيين الذين قادوا الحركات الوطنية ، على الرغم من تأثرهم بالنظام الحزبى اللينينى الا أنهم حرصوا بصفة عامة على تأكيد الصبغة القومية الأفريقية فى نظمهم الحزبية . حقيقة ان أهم الأحزاب الأفريقية فى المناطق التى كانت تحت الحكم الاستعمارى الفرنسى ، وهو حزب « التجمع الديمقراطى الأفريقى RDA» — الذى كانت له فروع فى المناطق المختلفة تحت الحكم الاستعمارى الفرنسى — ربط نفسه بالحزب الشيوعى الفرنسى بما عرف بالـ «apparentement» وذلك من ١٩٤٦ — ١٩٥٠(٣٦) الا أن هذه الرابطة كانت نفعية الى حد كبير حتى يكسب الحزب الأفريقى قوة فى القارة نتيجة لارتباطه بالحزب القوى آنذاك فى فرنسا(٣٧) ولكن ما لبث أن انفصل عنه عندما وجد ضغطا من الادارة

---

(٣٥) المثل الكبير على هذا الكوناكات «Conakat» وقد وضع راسها تشومبى ومونجو فى الكونغو ، والتى استخدمت كأداة للانفصال فى كاتنجا . ومن ذلك ايضا مؤتمر شعب الشمال «Northern Peoples Party — NPC» للوقوف فى وجه NCNC فى نيجيريا . وكذلك فى غانا نفس الشىء ثم فى تأييد الاحزاب فى الاشانتى والاقليم الشمالى ضد الـ C.P.P. — حزب نكروما — وفى كينيا أيدت الادارة الاستعمارية الكادو ضد الكانو . وبنفس المثل عملت فى تنجانيقا على تشجيع الموالين لها خاصة من الزعماء المحليين فانشأت « حزب تنجانيقا المتحدة «United Tanganyika Party

ليكرس جهوده لمصالحها والدفاع عن وجهة نظرها وفى مواجهة الحركة الوطنية التى تمثلت فى التانو وهو الذى ظهر أول الامر فى شكل جمعية اجتماعية وثقافية بين المثقفين من الموظفين والمدرسين فى الأغلب وذلك فى سنة ١٩٢٩ وان كانت بدأت تأخذ اتجاها سياسيا ابتداء من سنة ١٩٣٥ ثم تحولت فيما بعد سنة ١٩٥٣ الى حزب سياسى هو التانو حيث انتخب نيريرى لرئاسته .

(٣٦) أنظر : Mahiou, op. cit., p. 293.

(٣٧) وهى « الحزب الديمقراطى لساحل العاج » : « الحزب الديمقراطى لغينيا » ، « الاتحاد السودانى » ، « الحزب التقدمى النيجيرى » ، « الحزب التقدمى التشادى »، « الكتلة الديمقراطية الجابونية » ، « اتحاد شعوب الكاميرون » ، « الحزب الديمقراطى الفولتى » ، « الحزب الداهومى الواحد » (الذى كان يعرف حتى ١٩٦٠ « بالاتحاد الديمقراطى الداهومى » « والحزب التقدمى الكونغولى » .

وهذه الاحزاب بنت تنظيمها على الحزب الشيوعى الفرنسى . وبنفس المثل تأثر « الحزب التقدمى للسنغال » بالاحزاب الاشتراكية الفرنسية التى ارتبط بها .

الفرنسية عليه . كما أن مثل هذه الظاهرة لم يكن لها وجود فى الأحزاب السياسية الأفريقية فى المناطق الأخرى .

اى بمعنى آخر يمكن القول بأن التعرف على الأفكار الماركسية ـ اللينية ساعد الطليعة الجديدة ممن مثلت الزعامة القومية فيما بعد على استخدام التنظيم الحزبى ودور الحزب فى تحريك الجماهير من أجل الوصول الى اهدافهم القومية . ولكن من الجدير بالتأكيد ايضا أن اتباع الزعماء الأفريقيين لنظام الحزب الواحد لم ينبع من اطار نظرى والاقتناع بنظرية ما أو عقيدة جامدة راسخة ، بل من واقع تجريبى وكحقيقة عملية تعمل وظيفيا مع أهداف الاستقلال وتحريك الجماهير .

ومن ناحية أخرى يرى الكثيرون أن مجرد كراهية الاستعمار دفعت بالزعماء الأفريقيين الى رفض النظم السياسية المرتبطة به والالتجاء الى نظم مختلفة عنه ولكن بصفة عامة ، فان نبذ النظم السياسية الغربية لم يتبعه الأخذ بنظم وايديولوجيات مضادة تماما ـ ماركسية ـ حتى فى اكثر النظم الأفريقية ثورية . وهذه الحجة الأخيرة واهية اذ تقيم أسباب انتشار نظام الحزب الواحد على أسس ذاتية بينما فى الواقع هناك حقائق موضوعية ملموسة تدفع لاتباع هذا النظام .

ويمكن القول بصفة عامة بأن ارجاع أسباب انتشار نظام الحزب الواحد الى الأوضاع الاستعمارية وان كان قد يفسر أسباب انتشار الحزب كحركة وطنية أولا ، الا انه لا يفسر أسباب انتشار الظاهرة فى الكثير من الدول الافريقية بعد الاستقلال وخاصة انه لم يكن له جذور قبل ذلك . وان كانت آثار الاستعمار تبدو واضحة فى سياسات ما بعد الاستقلال .

وعليه فمن الواجب هنا أن ننظر الى متطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال حتى تكتمل الصورة عن أسباب تواجد وانتشار نظام الحزب الواحد الجماهيرى فى افريقيا .

(ج) متطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال :

واهم هذه المتطلبات هو الحاجة الملحة لبناء الأمة «nation - building» اى تحقيق الوحدة السياسية فى اطار دولة قومية . بالاضافة الى تحقيق التنمية الاقتصادية . فالدول الافريقية ورثت هياكل ادارية ضعيفة وهى بحاجة للتنمية الشاملة والعبء الذى يقع على الزعامة القومية يتطلب نوعا من الوحدة السياسية وتركيز السلطة .

فالنظم الاستعمارية اقامت أساس الدولة فى افريقيا ولكنها لم تقم ببناء أساس الدولة القومية وهى الشاغل الرئيسى للزعماء الافريقيين . فالدولة الافريقية عامة تحتوى على العديد من الجماعات اللغوية والقبلية والدينية

والاقليمية وما الى ذلك ولم يكن يجمع بينها سوى الخضوع للحكم الاستعمارى وهذه الجماعات « الأولية » تجتذب الولاء الأسمى للفرد لهـا بعيدا عن الدولة . ولكن الاستعمار استطاع أن يحافظ على وحدة هشة لهذه الجماعات المتباينة ، وقـد تأكدت قرب رحيله ورحيله الفعلى حقيقة الاختـلافات والخلافات الموروثة . بل أن هـذه الجماعات بدأت تتنافس مع بعضها البعض لدرجة أن بعضها كان يخشى حدوث الاستقلال حتى لا يسيطر البعض الآخر عليه أو على الدولة . ونلاحظ هنا أن الاستعمار قد استطاع أن يجعل من نفسه ـــ عن طريق القهر خاصة ـــ « عامل تماسك خارجى » ، يحافظ على هذا الاختلاف والتعدد داخل اطار كل مستعمرة او منطقة تقع تحت سيطرته .

أما الزعماء الأفريقيون فقد أصبح شاغلهم هو المحافظة على اطار الوحدة الوطنية وتدعيمه عن طريق الاستمالة وليس القهر وعدم الاستيعاب الذى يؤدى فى اطار التحريك الاجتماعى الى الشعور بالتفرقة الأمر الذى ادى من قبل الى ظهور الحركة الوطنية لمقاومة القهر وعدم الاستيعاب من جانب المستعمر مما ادى للاستقلال . وبالتالى فوجود نفس العوامل من قهر وعدم استيعاب بعد الاستقلال قد تنمى الشعور بالتفرقة عند البعض مما قـد يكون بداية لانشقاق داخل الدولة الافريقية المستقلة والرغبة فى تكوين دولة قومية مستقلة عنها .

لهذا وجدت الدول الافريقية المستقلة فى نظام الحزب الواحد الوسيلة لتحقيق التماسك السياسى والوحـدة السياسية المنشودة فى الدولة بعد الاستقلال(٣٨) فدوره هو تحقيق الادماج السياسى وذلك على مستويين : الادماج على مستوى أفقى بين الاجزاء المختلفة لاقليم الدولة بما يقلل الصراع والاختلافات الثقافية والاقليمية وغيرها ويسـهم فى اقامة جماعة اقليمية متجانسة ، والادماج على مستوى رأسى بحيث يتغلب على المسافة بين الزعامة والجماهير ويسهم فى تحريك الأخيرة ومشاركتها فى الحياة السياسية(٣٩) .

فقد نظر لنظام الحزب الواحد على أنه الوسيلة التنظيمية الأساسية لاستيعاب الشـعب كله . ومن هنـا عرف باسم نظام الحزب الواحـد الجماهيرى . مع الأخذ فى الاعتبار العمل على الاستمرار فى جذب الولاء

---

(٣٨) عن دور الحزب فى تحقيق الادماج السياسى انظر :
Coleman & Rosberg, op. cit., pp. 8 - 9, & Mahiou, op. cit., pp. 159 - 208.
انظر ايضا : د. عبد الملك عوده ، سنوات الحسم فى أفريقيا ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩ ، ص ٧٩ ـــ ١١٥ .

(٣٩) انظر
Clement Henry Moore, «Mass Party Regimes in Africa,» in H.J. Spiro, (ed.), Africa : the Primacy of Politics, New York : Random House, 1966, p. 94.

الأسمى للأفراد الى الاطار القومى الممثل فى الحزب بعيدا عن الجماعات الأولية داخل الدولة . اى انه أعتبر بمثابة اطار تنظيمى للوحدة السياسية ووسيلة اساسية لاستمرار تعبئة الجماهير وراء الزعامة القومية ، تلك التعبئة التى تمثلت قبل الاستقلال فى الحركة الوطنية التى وجهت ضد الاستعمار وبهدف الاستقلال على أساس أن الاستقلال ليس نهاية ولكنه بداية لتحقيق التنمية الشاملة والوحدة السياسية ، الأمر الذى يحتم استمرار تحريك الجماهير حول هذا الهدف فى اطار تنظيمى قومى .

وعليه فقد اعتبر أن الحزب الواحد يتمشى مع الحاجة الى بناء الأمة والتنمية حيث أنه يضمن اطارا تنظيميا موحدا . أما التعدد الحزبى فقد اعتبره الزعماء الافريقيون عامل تقسيم بطبيعته ، فهو يفترض الاختلاف لا التوافق ، بينما المرحلة الراهنة من حياة الدول الافريقية تتطلب توحيد الجهود لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . والتنافس يقضى على الطاقات الافريقية فى الدول الافريقية التى تعانى أصلا من ندرة المثقفين .

من ناحية أخرى فان ضعف البناء الاجتماعى فى أفريقيا لا يمكن من اقامة نظام تعدد حزبى ناجح بل يؤدى الى التعدد القائم على الجزئية متمثلة فى القبيلة او الطائفية او غيرهـا . فوجود العصبيات وجذبها لولاء الأفراد الأسمى يؤدى الى قيام أحزاب شخصية تهدف لتحقيق مصالح جزئية على حساب اعتبارات الوحدة السياسية المنشودة .

هذا بالاضافة الى أن وجود التعدد الحزبى فى عام تتصارعه الاختلافات الايديولوجية يفتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبى وما يعرف بالاستعمار الجديد فى محاولة للتأثير ان لم يكن السيطرة على الأحزاب المتنافسة(٤٠) ليضمن بوصولها لحكم تحقيق أهداف هذه الدول الأجنبية(٤١) . والأمثلة على ذلك عديدة اشهرها أزمة الكونغو ومحاولات كاتنجا للانفصال بفعل التدخل الأجنبى ونفس الشىء بعدها فى نيجيريا ومحاولات الاقليم الشرقى للاستقلال تحت اسم بيافرا ، الأمر الذى هدد كيان هاتين الدولتين تماما وادى الى حروب أهلية . ونفس الامر ولكن بدرجة لا تصل الى الحالتين السابقتين ، كينيا التى اعتبرت بعد الاستقلال المثل الحى على امكانية تطبيق النظام الحزبى على النمط الغربى التنافسى ولكنها فشلت فى ذلك وما لبثت أن اتبعت نظام الحزب الواحد هى الأخرى . وعليه فان الزعماء الافريقيين كثيرا ما يرددون الحالات التى سادت على نهج النظم الغربية وكانت وراء تهديد كيان الدولة ككل .

---

(٤٠) Ndabaningi Sithole, «The One/Two Party System, in Mutiso & Rohio, op. cit., p. 459.

(٤١) راجع د. حورية توفيق مجاهد ، « سياسة توازن القوى » مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٤٣ ، يناير ١٩٧١ ص ١٢١ — ١٦٨ . حيث يوضح عمل ما يعرف « بتوازن الاستمالة » فى الدول النامية .

فالتعدد الحزبى نظر اليه على أنه رفاهية لا يمكن للدول الافريقية المتعطشة للوحدة السياسية أن تتحملها .

واخيرا فان ظاهرة الحزب الواحد فى أفريقيا مرتبطة بظهور الزعامة القومية والنظرة التى رأتها الطليعة عن دورها بعد الاستقلال . فقد اعتبرت أن عليها مهمة تاريخية للأخذ بيد الجماهير التنمية فى كافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما أخذت بيدها من قبل وقادتها للتخلص من الحكم الاستعمارى والتسلط الأجنبى . فالزعماء فى أفريقيا يعتبرون ان على كاهلهم « عبء الزعامة » باعتبارها أكثر العناصر وعيا وتحركا ، فهم أكثر قدرة من الجماهير الشعبية على معرفة ما هو فى صالحها — أى صالح تلك الجماهير . وهم ينظرون الى التنظيم السياسى — الحزب الواحد الجماهيرى — تحت زعامتهم كوسيلة أساسية وأداة لتحقيق تلك المهام القومية .

فمن تحليل الوضع السياسى فى أفريقيا بعد الاستقلال يمكن القول بأن ظهور الحزب الواحد وانتشاره كان حتميا اذ لم يمكن تلافيه(٤٢) .

ثالثا : طبيعة نظام الحزب الواحد الجماهيرى : Mass Party System

ان نظم الحزب الواحد فى أفريقيا وان اختلفت من دولة لأخرى الا أنها تتفق فى أنها أحزاب جماهيرية على الأقل من حيث المبدأ .

وعلى هذا فهى ليست أحزابا بالمعنى التقليدى المعروف ، حيث يفترض فى الحزب أنه يمثل الجزء وليس الكل(٤٣) . وان وجود حزب يعنى وجود تعدد حزبى(٤٤) كل منها يمثل مصالح جزء ومشاركة جزء من الشعب . وعليه فان تسمية نظام الحزب الواحد الجماهيرى فى أفريقيا تنطوى على عدم الدقة خاصة وأن اقتران كلمة جماهيرية بكلمة الحزب يعد تناقضا .

فهو ليس حزبا بالمعنى الدقيق للحزب الذى يعنى « جماعة سياسية تهدف

---

(٤٢) لمزيد من المعلومات انظر : Selassie, op. cit., pp. 166 - 7.

(٤٣) انظر Neumann, op. cit., pp. 395 - 400.

ومن المراجع العربية العامة التى تناول الأحزاب السياسية انظر : د. بطرس بطرس غالى ود. محمود خيرى عيسى ، المدخل فى علم السياسة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ ، ص ٦٠٨ — ٦٣٤ .

Clement H. Moore, «The Single Party as Source of Legitimacy» in Huntington & Moore, op. cit., p. 48.

الى الوصول الى الحكم وتمثل مصالح الجزء لا الكل »(٤٥) . حيث أن التنظيم فى افريقيا يوسع قاعدته لتمثل الجماهير العريضة وعليه فهو ليس حزبا بمعنى أنه ليس ممثلا للجزء . وحتى يدعى الحزب الشيوعى بالمفهوم اللينينى يعد حزبا بالمعنى التقليدى حيث يدعى تمثيل مصالح البروليتاريا(٤٦) .

وقد يرى البعض أن اقران تسمية حزب بصفة الجماهيرية ليس علميا ولا دقيقا . وهو كذلك اذا قيس بالمعايير المعروفة التقليدية ولكن الدول النامية والمهتمين بدراستها موضوعيا أصبحوا يضعون لها معايير مستقاة من واقعها . ولعل تبرير الدفاع عن علمية هذه التسمية هو أنه يطلق عليه نظام الحزب الجماهيرى وليس احزب الجماهيرى فهو نظام شامل يمس أوجه الحياة المختلفة وله آثار على كافة الجماعات السياسية . فهو يحتوى النظام السياسى كله . أما تبرير صفة الحزب فسببها الأساسى موضوعيا هو أن الهيكل التنظيمى لنظام الحزب الواحد الجماهيرى يأخذ نفس تنظيم الحزب الواحد الشيوعى ، حقيقة أن المضمون يختلف ولكن الاطار التنظيمى واحد تقريبا .

من ناحية أخرى فان نظام الحزب الجماهيرى من الناحية الواقعية يقوم على جوهر داخلى بمثابة « حزب طليعى » من الأجهزة العاملة ولكن اطاره الخارجى جماهيرى ، اذن هو حزب داخل قاعدة جماهيرية عريضة ، أو حزب داخلى قاعدته جماهيرية عريضة .

---

(٤٥) هناك عدة تعريفات للحزب : فوفقا لتعريف « جبريل الموند وجيمس كولمان » فان الحزب هو : « جماعة من المتنافسين يتصارعون مع الجماعات الاخرى من اجل الحصول على السلطة « ومن أشهر التعريفات تعريف « أدموند بيرك » وهو أن الحزب عبارة عن « اتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل معا لتحقيق الصالح القومى وفقا لمبادىء محددة متفقين عليها جميعا » .

ووفقا « لجورج بيرد » وفان الحزب هو « كل تجمع لاشخاص يعتنقون نفس النظرية السياسية ويحاولون وضعها موضع الاعتبار والتقدير عن طريق التحالف مع أكبر عدد ممكن من المواطنين ثم التوصل الى السلطة أو على الاقل التأثير على قراراتها » . فالتعريفات التقليدية للحزب تدور حول أن « الحزب هو اتحاد مجموعة من الأشخاص ضد مجموعة أخرى متعارضة فى المصلحة وفى الرأى » .

أو أن « الحزب هو التنظيم السياسى الذى يقوم أعضاؤه بعمل مشترك من اجل وصول شخص معين أو جماعة معينة للسلطة ، أو الحفاظ عليها ، ومن اجل نصرة عقيدة أو أيديولوجية معينة » .

ويقول « جان شارلو » ان « الحزب السياسى فى مفهومه الحديث هو تنظيم سياسى له خصائص متميزة ، **ولها** ، الاستمرارية سواء فى بنائه الهيكلى أو حركته السياسية **وثانيها** ، الانتشار الاقليمى لأجهزته فى أنحاء الدولة ، **وثالثها** ، المحاولة الدائمة للتوصل الى السلطة والدولة استنادا الى الجماهير الانتخابية أو الى الجموع الشعبية » .

من المراجع الحديثة نسبيا والمفيدة عن الأحزاب السياسية أنظر :

Jean Charlot, Les Partis Politiques, Paris : Armand Colin, 1971.

وعن تعريف الحزب السياسى انظر ص ٤٦٠ — ٥٣ — حيث استعرض العديد من التعريفات .

(٤٦) ينص الدستور فى الاتحاد السوفيتى على أن الحزب هو « طليعة الشعب العامل فى صراعه لتقوية النظام الاشتراكى وتنميته » .

ولكن بصفة عامة يقال أنه حزب جماهيرى لأنه يفتح باب العضوية فيه لكافة طوائف الشعب بدون تمييز كما أنه يدعى تمثيل مصالح الجماهير الشعبية .

ونظام الحزب الجماهيرى فى أفريقيا يتميز ويختلف من حيث طبيعته عن الأحزاب بالمعنى المعروف فى الغرب وفى الدول الشيوعية على حد سواء .

فكما سبق أن ذكرنا فانه لا يمثل الجزء كما هو الحال فى الأحزاب بصفة عامة ـ بما فيها الأحزاب الشيوعية ـ بل ان قاعدته تتسع لتشمل الكل . وتقاس جماهيريته عن طريق تمثيل الشرائح . فنجده حزب الجميع : من فلاحين وعمال ومثقفين وما الى ذلك من فئات الشعب المختلفة .

اذن اذا كان الحزب فى الغرب عبارة عن اداة فى يد الجزء فهو فى أفريقيا أساس تنظيمى يضم الكل . والواقع فان هذا هو الهدف منه .

كذلك يختلف عن الحزب الغربى فى أن هذا الأخير ليس الا أداة للفوز فى الانتخابات وبالتالى الوصول الى الحكم ، فى حين أن نظام الحزب الواحد فى أفريقيا ليس وسيلة أو أداة لذلك لأنه أساسا يقوم بالحكم ولا يوجد منافس له فى ذلك ، ولأن نتيجة الانتخابات تكون فى العادة معروفة سلفا فى أفريقيا ولأن الانتخابات ليست الا مظهرا لاعطاء المشروعية ولتحريك الجماهير . حتى ان دولة مثل غانا فى ظل نكروما ألغتها على أســـــاس أنها مكلفة ولا داعى لها .

فيمكن القول اذن أن نظام الحزب الواحد فى أفريقيا وسيلة تنظيمية للاستمرار فى الحكم عن طريق تعبئة الجماهير حول سياسته وايديولوجيته وهو يمثل السياسة الأفريقية بصفة عامة . تلك السياسة التى توصف بأنها سياسة حزبية اشارة الى دور الحزب الجوهرى المتفوق على ماعداه فى الدولة من مؤسسات وأجهزة . ولا يقتصر دوره على مد الحكومة بالزعامة وما الى ذلك كما هو الحال فى الحزب بمفهومه التقليدى فى الغرب .

من ناحية أخرى فان نظام الحزب الواحد فى أفريقيا يختلف عن الحزب بالمفهوم الشرقى أى الحزب الشيوعى . فهو يختلف عنه من حيث طبيعته فى أنه ليس ارهابيا أو بوليسيا كما هو معروف عن الحزب الشيوعى . قد تكون هناك بالفعل بعض وسائل القمع ولكن ليس بالطريقة الارهابية الشيوعية (ومثالها معسكرات العمل الشاقة التى يمكث بها الفرد سنوات طويلة) بل أن التصفية البدنية فى أفريقيا وان كانت تستخدم فى بعض الأحيان الا أنها نادرة الحدوث بصفة عامة . فنظام الحزب الواحد فى أفريقيا مبنى على الاستمالة أساسا وذلك من أجل تقبل سياسات الحزب والسير على خطاه . فالنظام السياسى فى أفريقيا حتى فى أكثر الدول ثورية لايقترب فى مركزية هيكله ولافى نظامه من مثيله فى الحزب الشيوعى السوفيتى الذى

يشبه أقرب ما يكون نظام الجيش فى تسلسله وقانونية أوامره والطاعة فيه .

والواقع أن هناك بعض الدول تستخدم تعبيرات مختلفة مثل تحالف قوى الشعب « للتعبير عن مضمون الجماهيرية والبعض الآخر يستخدم لفظ الجبهة الشعبية وذلك فى محاولة لابعاد صفة الحزب الواحد التى ترتبط فى الأذهان بالحزب الشيوعى . ولكن آن الأوان للدول الأفريقية وللدارسين الموضوعيين فى شأنها فى استخدام المفاهيم دون حرج مع تمييزها بما يتمشى مع واقع الأنظمة التى تخالف الغربى منها الشيوعى . فقد أدخلت النظم السياسية الأفريقية بأهم دعائمها ، أعنى الحزب الواحد أبعادا جديدة مستحدثة فى دراسة الحكومات المقارنة قضت على النظرة التقليدية الضيقة السابق الاشارة اليها آنفا .

وهناك كثير من الاصطلاحات المستخدمة فى نظام الحزب الواحد فى أفريقيا مستمدة من لغة الحزب الشيوعى مثل : « المكتب السياسى » ، « اللجنة التنفيذية » ، « المركزية الديمقراطية » ، « النقد الذاتى » ، « التناقض الداخلى » وغيرها(٤٧) ولكن حتى هذه الاصطلاحات يجب أن تفهم بمضونها الأفريقى حيث أنه من المتفق عليه بين دراسى الحكومات المقارنة تعدد أبعاد المفهوم الواحد بحيث يتضمن فى الواقع تعددا فى المفاهيم ، أى فى التعاريف . هذه المفاهيم واللغة السياسية المستخدمة فى الدول الأفريقية يجب تفهمها فى ضوء البيئة الأفريقية . حتى الثورية والتقدمية وغيرها من الاتجاهات الايدولوجية يجب أيضا تفهمها فى ضوء المفهوم الأفريقى لها . « فالعالمية » بصفة عامة لا تصلح فى الحكم على واقع الأشياء فى أفريقيا . ولعل من المفيد فى هذا المجال أن تذكر آراء « بارون دى مونتسكيو » فى نسبة الحكومات والأنظمة وفقا لنسبية القوانين والأوضاع والظروف ، تلك الآراء التى بلورها فى مؤلفه « روح القوانين »فى القرن الثامن عشر الذى يعد اسهاما خالدا فى مجال الحكومات المقارنة .

ولكن أيا كان الأمر فهو نظام حزب واحد . ونلاحظ أن صفة الجماهيرية أكثر تحقيقا من الناحية الواقعية فى النظم الثورية المركزية عنها فى النظم المحافظة التعددية . ومع كل فان مشاركة الجماهير فى الحزب سواء الثورى منها أو الأكثر محافظة تعتبر مرتفعة كثيرا اذا قيست بالأحزاب الأخرى التقليدية حتى الشيوعى منها(٤٨) . فالمعدل فى أفريقيا هو اشتراك

---

(٤٧) انظر : Zolberg, op. cit., p. 88.

(٤٨) الحزب الشيوعى السوفيتى بلغت العضوية فيه ٨٪ فقط من مجموع المواطنين البالغين فى الاتحاد السوفيتى .
انظر :
John N. Hazard, The Soviet System of Government, Chicago & London : The University of Chicago Press, 1968, p. 28.
ولمزيد من المعلومات عن الحزب الشيوعى السوفيتى انظر ص ١٣ — ٣٣ .

من ٣٠ الى ٥٠٪ من البالغين(٤٩) . صحيح أن هناك بعض الحالات الاستثنائية يعتبر جميع المواطنين تلقائيا أعضاء فى الحزب من ذلك خاصة زائير حيث كل زائيرى يصبح عضوا فى « الحركة الشعبية للثورة » وذلك بمجرد مولده(٥٠) ، وغينيا حيث كل غينى من سن ٧ سنوات فما فوق يعتبر تلقائيا عضوا فى « الحزب الديمقراطى الغينى » ولكن عموما العضوية فى ظل نظام الحزب الواحد فى أفريقيا مفتوحة للجميع ولا تخضع للانتقاء الدقيق كما هو الحال فى الحزب الشيوعى . ومع أن طلبات العضوية تعتبر متطلبا سابقا للانضمام للحزب فى أفريقيا الا انها نوع من الشكليات أو الرسميات حيث لا يتبع فى شأنها التدقيق فى الاختيار ولا يتطلب الحال توصية من أعضاء منضمين كما هو الحال فى الأحزاب الشيوعية(٥١) . كما أن الفرد يصبح عضوا كامل العضوية بمجرد انضمامه للحزب فى أفريقيا ولا يبقى فترة تحت التجربة وعدد الأعضاء المنضمين مرتفع كثيرا فى أفريقيا بالنسبة لغيرها من الأنظمة . حقيقة أن تلك الأعداد يجب أخذها بتحفظ حيث كثيرا ما تعطى أرقاما مبالغا فيها تأكيدا لقوة الحزب والجماهير حوله ومن ناحية أخرى فان شراء بطاقات العضوية كثيرا ما يكون اجباريا خاصة فى الريف وبين الموظفين حيث تستقطع الاشتراكات تلقائيا(٥٢) .

---

(٤٩) فى نهاية عام ١٩٦٢ بلغ عدد أعضاء الحزب فى غانا ٢/٥ مليون (أى مجموع السكان البالغين) بالاضافة الى نصف مليون فى منظمات الشباب . بينما فى تنزانيا فان آخر تقدير للاعضاء هو ٣ ملايين عضو فى الحزب .

(٥٠) انظر : Africa South of the Sahara, 1975, p. 977.

(٥١) طلب الانضمام للحزب الشيوعى السوفيتى يشترط أن يصحبه توصية من ٣ أشخاص يكونون أعضاء فى الحزب لفترة لا تقل عن خمس سنوات والتوصية أو الضمان تؤخذ بجدية حيث يتعرض هؤلاء الضامنون — الموصون بعضوية متقدم للعضوية — لعقوبة وفقدان العضوية فى حالة اذا لم تكن توصيتهم أو ضمانهم فى محله .

وبعد فحص الطلب والتدقيق فيه يتخذ المؤتمر فى المستوى الاعلى مباشرة قراره بقبول الانضمام ولكن ومع ذلك لا يعتبر المتقدم عضوا بل مرشحا يخضع لفترة اختبار دقيق — تبلغ فى المتوسط عاما — عليه أن يثبت فيها صلاحيته وكفاءته من حيث الالتزام والطاعة والنظام بعدها تتخذ كافة الاجراءات والخطوات السابق اتخاذها لاعتباره مرشحا حتى يصبح عضوا . أما اذا ثبتت عدم صلاحيته فيسقط من قائمة المرشحين للعضوية .

وطلب الانضمام يشترط فيه الحصول على أصوات ثلثى أعضاء اللجنة الأولية . ومع كل ذلك فان العضو الجديد يطرد اذا ثبتت عدم صلاحيته بعد الانضمام .

انظر : Hazard, op. cit., pp. 20 - 1.

(٥٢) لمزيد من المعلومات عن التفرقة انظر :

Ruth Schacter Morgenlhau, «Single Party Systems in West Africa», American Political Science Review, LV, No. 2 (June, 1961), pp. 294 - 307, and Thomas Hodgkin, African Political Parties, Harmondswoeth : Penguin Books, 1961, esp. pp. 68 - 75.

ولكن كليهما استفاد وأشاد بمجهودات موريس ديفرجيه فى هذا التقسيم وان كان هذا الاخير قد طبقه فى الاول على الاحزاب الغربية . انظر :

Maurice Duverger, Political Parties, Part I, New York : John Wiley & Sons, 1954, esp. pp. 63 - 71.

وانظر بصفة خاصة من ص ٨٦ — ٩١ . =

ولكن ومع ذلك فان المشاركة الجماهيرية سواء بالانضمام أو الاشتراك الفعلى فى سياسات الحزب تعتبر ظاهرة جديرة بالدراسة فى افريقيا . فلا يوجد خارج نظام الحزب الواحد فى معظم الدول الافريقية الا بعض الحالات المحدودة للمبعدين عن الحياة السياسية نتيجة لقرار القيادة السياسية ابعادهم وهم ندرة بالاضافة الى من لا يرغبون باصرار فى عدم الانضمام وهم قلة لأنهم الخاسرون من عدم الانضمام .

وما دمنا بصدد تحديد طبيعة نظام الحزب الواحد فى افريقيا وتوضيح تميزه الخاص فيجدر تحليل الفارق الجوهرى بينه وبين ما يعرف بحزب الصفوة أو النخبة أو الطليعة أو السادة «Patron, Cadre, Elite Party» (هذا بالمفهوم الأفريقى) .

ويرى « موريس ديفرجيه » أن هذه التفرقة جوهرية لأنها تنبع من الاختلافات فى هياكل هذه المؤسسات .

لقد ظهر حزب الصفوة أو حزب السادة فى افريقيا ولقى تأييد النظم الاستعمارية . وكان فى بادىء الأمر أقوى من الحزب الجماهيرى — بفضل تأييد الادارة الاستعمارية مع الاختلافات الجوهرية بين الأسس التى تقوم عليها — ولكن الأمر انتهى بانهياره على يد الحزب الجماهيرى فى كل دولة . وحزب الصفوة ليس جماهيريا ، ولكنه قد يكون قوميا أو على مستوى الدولة بأكملها ، أى أن نطاقه الجغرافى ليس محدودا باقليم معين فى الدولة .

وهذا النوع من الأحزاب انتشر تحت تأييد الحكم الاستعمارى ، وهو يمثل أولئك الذين يملكون أو «the haves» ولهم مكانة فى المجتمع تقليديا وليس الذين لا يملكون «The have nots». وهو ليس حزبا جماهيريا فهو يعتمد على المؤيدين لا على الأعضاء والمشاركة المباشرة وكذلك العضوية ضعيفة . أما الأحزاب الجماهيرية فقد أتت زعامتها مما عرف بالطليعة الجديدة «new elite» من الشرعية الدنيا من الطبقة الوسطى والعليا من الدنيا أى بصفة عامة ممن لا يمتلكون تقليديا الجاه أو المال .

ويتشابه حزب الصفوة مع الحزب الغربى فى أنه أداة للوصول الى الحكم وهو لا يعتمد على الجماهير ولكن على الزعامات التقليدية وأساسا على الحكم الاستعمارى حيث تلتقى مصالحهم بمصالح الادارة الاستعمارية فى المحافظة على الوضع القائم فى ظل الحكم الاستعمارى . اذن هو ليس

= ومن التحليل المفيد للتفرقة بين النظامين ، انظر :
W. E. Abraham, The Mind of Africa, London : Weidenfeld & Nicolson, 1967, pp. 173 - 186.

بحزب المثقفين من « الطليعة الجديدة » ولكنه حزب الزعامات التقليدية التى وجدت نصيرا لها فى الحكم الاستعمارى الذى لم يكن لديه استعداد لتقبل واستيعاب الطبقات الدنيا والزعامات الجماهيرية النابعة منها(٥٣) . وهنا حدث اللااستيعاب مما أدى الى ظهور الحركات القومية بزعامة تلك الزعامات النابعة ممن لا يمتلكون .

اذن بينما يعتمد الحزب الجماهيرى بصفة أساسية على الشرعية الكبيرة من جماهير الشعب ويسعى الى تنظيمها والوصول اليها بهدف تحريكها خلف سياسته وتخليصها من سيطرة الزعامات التقليدية التى تمثلها حائلا بينها وبين الحزب ، فان حزب الصفوة أو السادة يعتمد على النخبة من الزعماء التقليديين : وهو يستمد قوته وكيانه منهم ومن تأييدهم له وهؤلاء بدورهم يمارسون نفوذهم على الأفراد الموالين لهم باعتبارهم السادة على المستوى المحلى . أى أن الجماهير فى هذه الحالة يظل ينظر اليها على أنها تمثل مجرد ناخبين سلبيين يحصل على أصواتها من خلال تأثير الزعامات التقليدية والصفوة أو السادة دعامات الحزب . فحزب الصفوة يعتبر بمثابة « اتحاد كونفدرالى » للعشائر السياسية ويعتمد فى وجوده على تأييدها المادى والمعنوى(٥٤) .

وعليه فمن الطبيعى أن يختلف الحزب الجماهيرى عن حزب الصفوة من حيث الهيكل التنظيمى . فالأول فى سعيه لتحريك الجماهير سعى لبناء هيكله التنظيمى بحيث يصل الى الجماهير على مستوى الدولة كما سعى الى انشاء المنظمات الجماهيرية وتنظيمها وعلى رأسها منظمات الشباب والنساء — والتحالف مع النقابات العمالية أما الأخير فهو باعتباره حزب زعامات وشخصيات فهو لم يهتم بالتنظيم الذى يسعى للوصول الى الجماهير : وعليه فهيكله التنظيمى بدائى «rudimentary» ومن ثم والحالة هذه فقد كان من الطبيعى أن حل الحزب الجماهيرى محل حزب الصفوة بالتدريج حتى قضى عليه فى النهاية فى أغلب الحالات . حتى أن البعض ينظر لحزب الصفوةعلى أنه مرحلة فى التطور الحزبى فى أفريقيا .

والشكل التالى كمثال كيف تطور الوضع من تفوق حزب الصفوة على الحزب الجماهيرى فى بدء الأمر ثم انعكاس الوضع الى أن قضى الأخير على الأول . والمثال مستقى من السودان الفرنسى سابقا ومالى حاليا والعلاقة بين الاتحاد السودانى — الذى مثل الحزب الجماهيرى هناك

---

(٥٣) حقيقة ان أحزاب الصفوة فى أفريقيا بصفة عامة ضمت البعض من المثقفين بالمفهوم الغربى والذى تلقى العديد منهم الدرجات الدراسية العليا — من ذلك مثلا دكتور دنكواه فى غانا وزعامته لحزب « مؤتمر ساحل الذهب المتحد » وهو مثل الحزب الكادر — ولكن هؤلاء بصفة عامة من ناحية جاءوا أساسا ممن يمتلكون ومن ناحية أخرى ارتبطوا فى ولائهم بالزعماء التقليديين وبالحكم الاستعمارى لا « بالطليعة الجديدة » .

(٥٤) Mahiou, op. cit., p. 20.

الذى قاد الحركة الوطنية ـ والحزب التقدمى السودانى الذى كان مثالا لحزب الصفوة(٥٥) .

وفى ختام تحليل طبيعة نظام الحزب الواحد الجماهيرى فى أفريقيا تجدر ملاحظة أن هناك استحالة فى أن يكون الحزب شاملا جامعا كحزب جماهيرى وفى نفس الوقت أن يكون أداة فعالة للحكم .

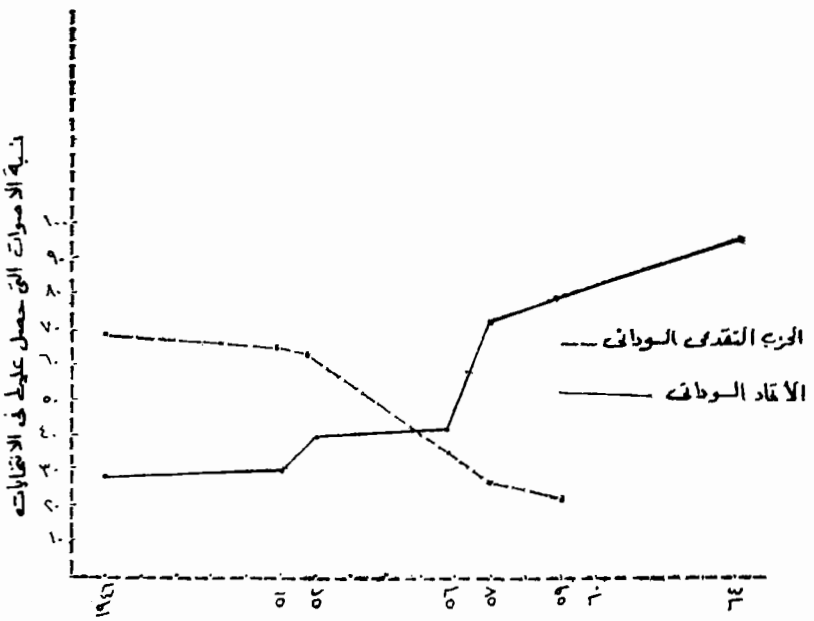

والكثير من الدول تنبهت الى أن حزبها أصبح غير متناسق الى حد كبير وظهرت فى اطاره التناقضات الداخلية . وقد حاولت بعض الدول

---

(٥٥) Horeya Tawfik Megahed, Mali in Transition : a Study in Continuity & Dunovation in Nation - building, Indiana University, Ph.D. Dissertation (unpub.), 1965, p. 94.

من أمثلة حزب الصفوة أيضا

Union Nigérienne des Indépendants et Sympathisants du Niger, & Northern People's Congress of Nigeria.

وكذلك فى السنغال وان اختلف قليلا فى طبيعته :

«Parti de Solidarité Sénégalaise».

تلافى هذه التناقضات عن طريق اعادة النظر فى شأن « جماهيرية » الحزب والتركيز على الناحية العددية وذلك بالاتجاه نحو التركيز على نوعية الأعضاء . ولا يعنى هذا قصره على شرائح اجتماعية معينة بقدر ما يعنى قصره على من يؤمن بأهدافه . أى التركيز على ضرورة الالتزام بمبادىء التنظيم والولاء له ممن يرغبون فى الانضمام وقد كان هذا وراء حملات تطهير الأحزاب من الانتهازيين ممن برزوا من الجماهير واتخذوا من الحزب وسيلة لتحقيق أهدافهم ومكاسبهم الشخصية ومن بعض العناصر غير الموالية لمبادىء التنظيم وان كانت استطاعت بتغلغلها فيه أن تسعى جاهدة لهدمه .

* * *

وبعد فان الدول الأفريقية حديثة الاستقلال ولدت فى أزمة حقيقية وليست متصورة : أزمة بناء الدولة القومية . فهى — أى الدولة الافريقية — عبارة عن تعبير قانونى وفراغ سياسى أى اطار سياسى داخلها العديد من الجماعات المختلفة قبليا ولغويا ودينيا واقليميا . والفرد بصفة عامة ولاؤه الأسمى لا يكون للدولة ذاتها بل لتلك الجماعات الأولية داخلها . الأمر الذى يعيد الى الاذهان ما كانت عليه أوروبا بخروجها عن العصور الاقطاعية ، هذا بالاضافة الى أزمة الحاجة الى تركيز الجهود للتنمية الاقتصادية واللحاق بركب التقدم ، تلك الأزمة التى تمثل قاسما مشتركا بين الدول الأفريقية كافة سواء الحديثة الاستقلال أو الأقدم .

وكأى أزمة فان الدول الافريقية مثلها مثل غيرها فى وقت الأزمات فى حاجة الى تركيز السلطة . وهى فى حاجة لاطار حديث قومى موحد ليحل محل التنظيمات التقليدية ويجذب ولاء الأفراد بعيدا عنها . والحزب الواحد كان الجواب المنطقى لذلك يؤهله لذلك طبيعته الجماهيرية وأسسه القائمة على الاستمالة ، والاقناع الشعبى جذب الأفراد ، فهو ظاهرة حديثة يتضمن تنظيما مستقرا يتمتع بدرجة من التأثير والعضوية الشعبية ويأتى استجابة لعدة أبعاد لأزمات متعلقة « بالتحديث السياسى » — بمعنى التمدين ومجاراة روح العصر — على رأسها المشروعية والادماج والمشاركة . وتبدو أهمية الحاجة اليه خاصة بتدهور النظم التقليدية بما تضمنته من مشروعية وادماج ومشاركة محدودة(٥٦) .

ومن الملاحظ أن الدول الأوربية التى تقوم أيديولوجيتها على الليبرالية الغربية والتعدد الحزبى شهدت أثناء الأزمات والحروب خروجا على هذه المبادىء الاعتمادات على سلطة شخصية والحكم بمراسيم دون الالتزام بمبدأ فصل السلطات أو غيره من الأسس التى تعتبر دعامة لنظمها السياسية . حيث الأزمات تملى ضرورة سرعة اتخاذ القرارات وعدم امكانية الجدال

---

(٥٦) Carl J. Friedrich, Man & His Government, New York : McGraw-Hill, 1963, pp. 508, 514.

Joseph La Palombara & Myron Weiner, (eds.), Political Parties & Political Development, Princeton Univ. Press, 1966, p. 18.

والنقاش . فالمملكة المتحدة مثلا ـ مهد الديمقراطية الليبرالية الغربية شهدت أثناء الحرب العالمية الثانية توقف الاحزاب السياسية . كما أن الدول التى لديها نظام حزبين مستقر اليوم كانت فى مستهل حياتها دول حزب واحد : فالولايات المتحدة الأمريكية فى بدء تكوينها لم يكن بها سوى الحزب الفيدرالى قبل أن يتكون الحزب الجمهورى والأخير ظل يعمل وحده بلا شريك أو منافسة حزبية بعد انهيار الأول قبل ظهور حزب ثان . كما أن المملكة المتحدة نفسها بدأت بحزب واحد فى ظل جيمس الأول وهو حزب الـ «Puritans». (٥٧) .

وباختصار فان التركيز فى الدول النامية عامة وافريقيا خاصة على الدور الوظيفى للحزب الواحد فى كونه يستخدم كاطار تنظيمى موحد ويساعد على تحقيق دور أساسى فى تحريك الجماهير وهذا فى الواقع وراء انتشار نظام الحزب الواحد ليصبح حقيقة ، الأمر الذى وان كان أكثر وضوحا وانتشارا فى افريقيا الا أنه لا يقتصر عليها ويمتد بصفة عامة للدول النامية الأخرى(٥٨) فى آسيا وأمريكا الجنوبية وان كان بدرجة أقل . ولكن بقدر حدة الأزمة فى الدول الافريقية حديثة الاستقلال ، بقدر الحاجة الى هذا النظام وانتشاره .

ونظام الحزب الواحد فى أفريقيا لم تمله نظرية محددة سابقة أو عقيدة ثابتة «dogma» حيث أن وجود الحزب الواحد كتطبيق سبق وجود نظرية له(٥٩) . فوجود مثل هذا النوع من النظم أملته فى الواقع احتياجات ما بعد الاستقلال وضرورة استمر تعبئة الجهود وراء الزعامة القومية والنظرة التى رأتها تلك الزعامة لدورها فى الدولة وبالتالى لنظرتها للتنظيم السياسى كوسيلة لتحقيق أهدافها فى تعبئة الجماهير وتحقيق الادماج السياسى على مستوى الدولة .

فنظام الحزب الواحد ينظر اليه خاصة من جانب الزعماء الأفريقيين على أنه رمز الاستمرار ومصدر الاستقرار بعد الاستقلال ومن ناحية واقعية انه عماد تنظيمى منطقى لاستمرارهم فى السلطة . والمشكلة ليست فى النظرة للدور الذى يأمل القيام به ولكن فى التطبيق الفعلى حيث يواجه العديد من التحديات ومع ذلك فان القليل من الدول هى التى استطاعت التغلب على وجوده أو حاولت مؤخرا ادخال بعض التعديلات فيه بما يتمشى مع روح التطور .

---

(٥٧) المرجع السابق .

(٥٨) عن انتشار نظام الحزب الواحد فى الدول النامية عامة انظر :
Fred R. Von Der Mehden, Politics of the Developing Nations, Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall-Inc., 1969, pp. 49 - 71.

(٥٩) انظر :
M. Duverger, Les Partis Politiques, 1954. 2. ed., p. 87 & Mahiou, op. cit. p. 155.

ملحـــق

الاحـزاب السـياسية فى افريقيا(*)

ا ــ دول الحـــزب الـواحد

الـدولة	الحـــــزب	ملاحظـــات
الجـزائر	جبهة التحرير الوطنية Front de Libération Nationale (FLN).	انشئت سنة ١٩٥٤
بوروندى	Uprona (Union et Progrès National (Unity & National Progress).	أعلن كحزب أوحـد بموجب مرسوم ملكى فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وهو المرسوم الذى اكدته الحكومة الجمهورية وأوضحه الدستور الجديد فى يوليو سنة ١٩٧٤ . ويلاحظ ان بوروندى قام بها انقلاب عسكرى ولكن ساندته العناصر الثورية فى الحزب واعيد تدعيم الحزب . وقبل نوفمبر سنة ١٩٦٦ كان حزب المعارضة الرئيسى هو : Hutu Parti du Peuple
بوتسوانا	Bostwana Democratic Party.	وهـو الحزب المسيطر وقـد حصل على ٢٧ مقعدا من ٣٢ فى انتخابات اكتوبر ٧٤ ثـم بعدها . وهناك الى جواره احزاب صغيرة لاتمثل منافسة حقيقية هى « حزب شعب بوتسوانا » و « الجبهة الوطنية لبوتسوانا » . وقد حصـل كل منهمـا على مقعدين فى الانتخابات المذكورة بالاضافة الى « حـزب استقلال بوتسوانا » الذى حصل على مقعد واحد فقط .

* استخلصت البيانات المتعلقة بالاحزاب السياسية فى الدول الافريقية فى هذا الملحق أساسا من
Africa South of the Sahara, 1975, London : Europa Publications Limited, 1975.
والبيانات متفرقة فى المراجع المذكورة واستخلصت من كل دولة افريقية على حدة وذلك فى الصفحات المتفرقة من ١٣٩ــ١٠٠٩ .
كما أكملت البيانات الواردة خاصـة فيما يتعلق بالدول العربية الافريقية من :
The Europa Year Book, 1975, A World Survey, Vol. II, London : Europa Publications Limited, 1975.

الدولة	الحزب	ملاحظات
توجو	Rassemblement du peuple togolais (RPT)	انشىء سنة ١٩٦٩ يراسه جنرال ناسنجبى اياديما
تونس	الحزب الدستورى الاشتراكى Parti Socialiste Destourien (PSD).	أنشىء سنة ١٩٣٤ بواسطة حبيب بورقيبة كحزب متفرع عن « حزب الدستور » القديم . حق استقلال تونس . سكرتيره العام الهادى نويرة ورئيسه مدى الحياة الرئيس الحبيب بورقيبة .
تشاد	Mouvement National pour la révolution culturelle et sociale (MNRCS)	انشىء سنة ١٩٧٣ بعد حل « الحزب التقدمى التشادى » هناك العديد من جماعات المعارضة خاصة من المسلمين ولكنها جميعا منعت وزعماؤها فى المنفى . وهناك تنظيم معارض فى باريس . ولم يتبلور الامر بعد الانقلاب العسكرى فى ١٩٧٦ .
تنزانيا	Tanganyika African National Union (TANU) Afro-Shirazi Party	ـ أنشىء سنة ١٩٥٤ . أعضاؤه ٣ ملايين ـ بالتقدير ـ منذ اعلان اروشا سنة ١٩٦٧ فان الزعماء يجب أن يكونوا عمالا وفلاحين والاعضاء يجب أن يكونوا موالين تماما لاهداف ومعتقدات الحزب . ورئيسه جوليوس نيريرى . ـ أنشىء سنة ١٩٥٧ . له السيطرة فى زنزبار وفى المجلس الثورى فى زنزبار أعضاؤه نحو ١٠٠ الف . ورئيسه عبود جومبى .
جابون	Parti démocratique gabonais (P.D.G.)	انشىء سنة ١٩٦٨ ليخلف « الكتلة الديمقراطية الجابونية » . وقد جعل الحزب الاوحد بموجب قرار جمهورى فى مارس ١٩٦٨ الذى نص على أن الحزب يكون ضمان الوحدة الوطنية ولاغيا التفرقة بين العناصر المختلفة».
جمهورية افريقيا الوسطى	Mouvement d'évolution sociale de l'Afrique noire (MESAN).	مرسوم حكومى فى نوفمبر سنة ١٩٦٨ الغى كافة الاحزاب الاخرى من الجمهورية . ـ رئيسه مارشال جون ـ بيديل بوكاسا الذى جاء الى السلطة على أثر الانقلاب العسكرى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٦ . والذى اطاح بالرئيس دافيد داكو ونظام الحزب الواحد فى ظله .

الدولة	الحزب	ملاحظات
جمهورية انجولا الشعبية	Movimento Popular de Libertacao de Angola (MPLA). (Angola Popular Liberation Movement)	أنشىء سنة ١٩٥٦ زعيمه دكتور اجوسينتو نتو . و « الحركة الشعبية » لتحرير أنجولا يؤيدها الاتحاد السوفيتى . وقد سيطر على الحكومة منذ الاستقلال وقاد صراعا مسلحا ضد الحركتين التاليتين اللتين اعتبرتا غير قانونيين . وهما « الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا » FNLA وزعيمها روبرتو هولدن وقد أنشئت حكومة فى المنفى (GRAE) يساندها الغرب وقد أنشئت سنة ١٩٦٢ . و « الاتحاد الوطنى للاستقلال التام لانجولا » وزعيمها دكتور جونا سامبى ويساندها الغرب ايضا .
جامبيا	People's Progressess Party (P.P.P.).	أنشىء سنة ١٩٥٨ وينادى بالروابط الاقتصادية والثقافية مع السنغال . اندمج مع (حزب مؤتمر جامبيا) سنة ١٩٦٨ وقد حصل على ٢٨ مقعدا من ٣٢ فى انتخابات ١٩٧٢ . ـ والى جواره يوجد « الحزب المتحد » الذى أنشىء سنة ١٩٥٢ وحصل على ٣ مقاعد فقط فى انتخابات سنة ١٩٧٢ . (هذا بالاضافة الى مستقل واحد) .
جمهورية الكونغو الشعبية	Parti congolais du travail (PCT) (Congolese Labour Party).	ـ أنشىء سنة ١٩٦٩ ليحل محل « الحركة الوطنية للثورة » .
رواندا	Mouvement démocratique républicain Parmehutu (Républican Democratic Movement Parmehutu).	أنشىء سنة ١٩٥٩ أيده شعب الهوتو وقد أوقف بعد الانقلاب العسكرى فى يوليو ١٩٧٣
زامبيا	United National Independence Party (UNIP).	أنشىء سنة ١٩٥٩ وهو الحزب الاوحد قانونا منذ اعلان دولة الحزب الواحد فى ديسمبر ١٩٦٢ ورئيسه كينيث كاوندا . وقبل ديسمبر ١٩٧٢ كان هناك ـ المؤتمر الافريقى الوطنى سنة ١٩٤٤ الذى استوعب فى الحزب السابق بعد فشله فى معارضته والحزب التقدمى المتحد ـ الذى الغى حاليا .

الدولة	الحزب	ملاحظات
زائير	Mouvement populaire de la révolution (MPR).	أنشىء سنة ١٩٦٧ .يقوم على تحقيق الوحدة الوطنية ومعارضته القبلية والاشتراكية الافريقية وكل زائيرى يصبح عضوا فى الحزب بمولده وزعيم الحزب هو رئيس الدولة بحكم القانون ورئيسه هو الرئيس موبوتو .
السنغال	Union progressiste sénégalaise (UPS).	ـ فرع قومى (للحزب الاتحادى الافريقى «PFA» حزب الحكومة ـ سكرتيره العام ليوبولد سيدار سنجور] فى انتخابات يناير سنة ١٩٧٣ حصل الاتحاد التقدمى السنغالى على كافة الـ ١٠٠ مقعد فى الجمعية الوطنية وكان الوحيد الذى تقدم بقائمة مرشحين .
	Parti démocratique sénégalais (PDS).	أنشىء سنة ١٩٧٤ وسكرتيره العام عبد الله واد ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ وهناك العديد من احزاب المعارضة الصغيرة الضعيفة خاصة « الحزب الافريقى للاستقلال «PAI» ، وله شقان أحدهما موال للصين والاخر للاتحاد السوفيتى بالاضافة الى مؤيدى ماما دوخيا وزير الخارجية السابق .
ساحل العاج	Parti démocratique de la Côte d'Ivoire (PDCI).	أنشىء سنة ١٩٤٦ كفرع قومى لحزب « التجمع الديمقراطى الافريقى » . رئيسه الفخرى هو الرئيس فيلكس هوفوى بونييه
السودان	الحزب الاشتراكى السودانى	أنشىء سنة ١٩٧٢ . وهو التنظيم السياسى الوحيد المعترف به .
سيراليون	All - People's Congress (APC)	حصل على اغلبية قليلة فى انتخابات سنة ١٩٦٧ ولكن منعه الانقلاب العسكرى من تولى السلطة . ولكنه حصل فى انتخابات مايو سنة ١٩٧٣ على ٨٤ مقعدا من ٨٥ أما المقعد الاخير فقد حصل عليه عضو مستقل ثم انضم الى الحزب المذكور ولم يعد هناك معارضة فى الجمعية التشريعية . ويوجد ايضا « حزب سيراليون «SLPP الذى أنشىء سنة ١٩٥١ مثل حزب الحكومة بالتحالف مع الحزب المتحد التقدمى وحزب الشعب القومى القومى . وذلك حتى سنة ١٩٦٧ ولكنه قاطع انتخابات سنة ١٩٧٣ .

الدولة	الحزب	ملاحظات
ساوتومى وبرنسيب	Comité de Libertaçao de Sao Tomé e Principe (committee for the Liberation of Sao Tomé).	اتفق فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٤ بين الحكومة البرتغالية وحركة التحرير هذه على الاستقلال بالنسبة للجزر وقد سيطرت تلك الحركة الوطنية التى حولت نفسها الى حزب واحد على الدولة منذ الاستقلال .
غينيا	Parti démocratique de Guinée (PDG).	أنشىء سنة ١٩٤٦ كفرع قومى لحزب«التجمع الديمقراطى الافريقى » . تحت زعامة الرئيس احمد سيكوتورى .
غينيا بيساو	Partido Africano de Independencia du Guiné e Cabo Verde (Pa IGC) (African Party for Independence in Guinea and Cape Verde).	انشأه سنة ١٩٥٦ دكتور اميكا كابرال ورافايل باربوزا . بعد الاعتراف باستقلال غينيا — بيساو رسميا فى سبتمبر سنة ١٩٧٤ اصبح « التعبير الاسمى لارادة وسيادة الشعب » وهناك حزب يعمل فى السنغال ويعتبر غير قانونى وغير مسموح به فى غينيا — بيساو وهو (FLING) Frente Para Libertacoa e Independencia da Guini.
الراس الاخضر	نفس التنظيم المذكور سابقا	
غينيا الاستوائية	Partido Unico National de las Trabajadores.	وكان يعرف حتى قريب باسم «Partido Unico National» وقد جاء فى فبراير سنة ١٩٧٠ نتيجة لاندماج كافة الاحزاب التى كانت قائمة — وعددها ٤ وذلك بزعامة رئيس الجمهورية الذى تولى سلطات زعماء المعارضة السابقين وذلك على اثر محاولة الانقلاب التى قام بها وزير الخارجية والذى قتل نتيجتها .
كينيا	Kenya African National Union (KANU).	أنشىء سنة ١٩٦٠ . قاد الدولة للحكم الذاتى وللاستقلال رئيسه جومو كينياتا وهناك ٨ نواب رئيسيين اقليميين .
الكاميرون	Union Nationale Camerounaise (UNC).	أنشىء سنة ١٩٦٦ باندماج الحزب الحاكم فى كل دولة فى الاتحاد (وهما الاتحاد الكاميرونى والحزب الديمقراطى الوطنى للكاميرون) ، وحزبى المعارضة فى شرق الكاميرون (الحزب الديمقراطى الكاميرونى واشتراكيو الكاميرون) وحزبى المعارضة فى غرب الكاميرون (مؤتمر اتحاد الكاميرون والاتحاد الوطنى لشعب الكاميرون) . رئيسه احمد اهيدجو

الدولة	الحزب	ملاحظات
ليبيا	الاتحاد الاشتراكى العربى	انشىء سنة ١٩٧١ الحزب الواحد بموجب القانون
ليبريا	True Whig Party	فى الحكم لاكثر من ٥٠ عاما .
مصر	الاتحاد الاشتراكى العربى	انشىء سنة ١٩٦١ . كتحالف لقوى الشعب العاملة رئيسه . الرئيس انور السادات . وهناك خطوات لتطويره تاخذ شكل مايعرف بالمنابر داخله لتمثيل الاتجاهات المختلفة .
ملاوى	Malawi Congress Party.	انشىء سنة ١٩٥٩ ، خلفا لـ « المؤتمر الافريقى لنياسيلاند » . رئيسه مدى الحياة الرئيس دكتور هاستنجز كاموزو باندا .
موريتانيا	Parti du peuple Mauritanien (PPM).	انشىء سنة ١٩٦١ من تحالف من حزب « اعادة التجمع الموريتانى » . والاتحادالوطنى الموريتانى والنهضة واتحاد الاشتراكيين المسلمين الموريتانيين — وهو الحزب الوحيد المعترف به . سكرتيره العام الرئيس مختار ولد داده .
موزمبيق	— Frent de Libertaçao Mocambique (Frelimo). (Mozambique Liberation Front).	وهو الحزب المسيطر — أنشىءسنة١٩٦٢ . باندماج ثلاثة أحزاب قائمة فى ذلك الوقت هى « الاتحاد الديمقراطى الوطنى لموزمبيق الذى أنشىء سنة ١٩٦٠ » . والاتحادالافريقى الوطنى لموزمبيق — الذى أنشىء سنة ١٩٦١ والاتحاد الافريقى لموزمبيق المستقلة » . وقد قامت فريمليمو بمعركتها العسكرية فى سبتمبر ١٩٦٤ استمرت حتى سبتمبر١٩٧٤ عندما أعلن وقف اطلاق النار بينها وبين الجيش البرتغالى . وقد سيطرت فريمليو على الحكومة الانتقالية التى أنشئت فى ٢٠ سبتمبر ١٩٧٤ واستمرت حتى الاستقلال فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٥ كما استمرت فى الحكم منذ الاستقلال . وقد ظهرت حركات وطنية اخرى أهمها : « الجنة الثورية لموزمبيق «COMERO» التى أنشئت سنة ١٩٦٥ منأندماج ٣ احزاب وطنية . كما أنشىء سنة ١٩٧٤ حزب متعدد الاجناس هو : « جماعة اتحاد موزمبيق » (Group for the Unification of Mozambique (GUMO).

ب — دول التعدد الحزبى

الدولة	الحزب	ملاحظات
كومور	Parti pour l'indépendance et l'Unité des Comores (PUIC). (Party of the Independence & Unity of the Comores.	أنشىء سنة ١٩٧٤ باندماج « الاتحاد الديمقراطى للكومور » . والتجمع الديمقراطى الكومورى — وقد نادى بالاستقلال عن فرنسا وحصل على ٣٤ مقعدا فى انتخابات سنة ١٩٧٢ .
	Parti du mouvement nahorais (Mayotte Movement Party).	ينادى بان تكون جزيرة مايوت جزءا من فرنسا — وقد حصل على ٥ مقاعد فى الانتخابات المذكورة .
	Parti du peuple (UMMA) (Peoples Party).	يؤكد بقاء الاوضاع على حالها من الارتباط بفرنسا وليس مؤيدا للاستقلال بالضرورة .
	Parti socialiste (Comorien (PA SOCO) (Comorian Socialist Party).	
	MOLINACO (National Liberation Movement of the Comoros.	ومقره دار السلام وله جناح سياسى فى جزر كومور « هو حزب الوفاق الكومورى » وقد قام انقلاب عسكرى فى الكومور سنة ١٩٧٦ ولم يتبلور الوضع بعد .
ليسوتو	Basotho National Party.	أنشىء سنة ١٩٥٩ عدد أعضائه ٨٠٥٠٠ عضو وهو أهم الاحزاب حصل على ٣٤ مقعدا من ٩٣ فى انتخابات سنة ١٩٧٠ .
	Congress Party.	أنشىء سنة ١٩٥٢ وبلغ أعضاؤه ٧٥ ألفا
	Macema Tolou Freedom Party.	أنشىء سنة ١٩٦٢ — ٥٠ ألف عضو .
	Lesotho United Decastic Party	أنشىء سنة ١٩٦١ ويضم حوالى ٢٥٠٠ عضو فقط .
	Communist Party.	(وكان هذا هو وضع الاحزاب فى اول ١٩٧٥)
جمهورية مالاجاش (مدغشقر)	Elan populaire pour l'unité nationale VONJY.	— أنشىء سنة ١٩٧٣ ، قومى .
	Mouvement national pour l'indépendance de Madagascar (MONIMA).	— جناح يسارى قومى يؤيد حكومة جنرال رامانتو .
	MFM (Mouvement pour le pouvoir prolétarien or «pouvoir aux petits»	— جناح يسارى متطرف .

الدولة	الحزب	ملاحظات
	Parti du congrès de l'indépendance de Madagascar (PCIM or AKFM).	ـ أنشىء سنة ١٩٥٨ يضم ٤٥٧ فرع جناح يساريا . يؤيد حكومة الجنرال رامايتسوا
	Parti démocratique chrétien malagasy.	ـ اندمج سنة ١٩٦٨ مع Manjakavahoaka
	Parti socialiste malgache (PSM).	ـ أنشىء سنة ١٩٧٤ باندماج الحزب الاجتماعى الديمقراطى ، والاتحاد الاشتراكى المالاجاشى ، يفضل اقامة علاقات أقوى مع فرنسا . (لا يوجد اى من الاحزاب ممثلا فى الحكومة التى يرأسها الجنرال جبريل رامانتسوا) .
موريشيس	Parti Mauricien Social Démocrate (PMSD).	ـ حزب قومى يمثل كل الجماعات داخل المعركة الانتخابية ضد الاستقلال سنة ١٩٦٧ وترك الائتلاف الحكومى الذى كان بينه وبين الحزب التالى ـ فى ديسمبر ١٩٧٣ حصل على ١٤ مقعدا فى انتخابات ١٩٧٤ .
	Parti Travailliste (Labour Party).	حصل على ٣٧ مقعدا فى انتخابات ٧٤
	Independent Forward Block (IFB).	ـ أنشىء سنة ١٩٥٨ حزب ديمقراطى حصل على ٦ مقاعد فى انتخابات سنة ١٩٧٤ .
	Comité d'Action Musulman (CAM).	ـ يؤيد مصالح المسلمين الهنود ـ موريشسيين فى الحكومة الائتلافية . حصل على ٥ مقاعد فى الانتخابات المذكورة .
	Mauritius people's Progressive Party.	ـ عضو منتم لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية منذ سنة ١٩٦٣ .
	Parti du Centre Républicain.	ـ أنشىء سنة ١٩٧٢ .
	People's progressive party.	
	Union Démocratique Mauricienne (UDM).	ـ حزب معارضة تكون من « الحزب الاشتراكى الديمقراطى الموريشى » حصل على ٥ مقاعد فى انتخابات سنة ١٩٧٤ .
	Mauritian Militant Movement (MMM).	ـ ينشر «Le Militant» ويمثل اقوى معارضة منظمة للحكومة .
	Mauritian Militant Movement Socialist Party (MMM) (SP).	ـ حزب معارضة تكون من (MMM) حصل على مقعد واحد فى انتخابات سنة ١٩٧٤ . بالاضافة الى المقاعد السابقة فى الانتخابات المذكورة فهناك عضوان مستقلان اما فى انتخابات سنة ١٩٦٧ فقد فاز « حزب الاستقلال » بـ ٤٣ مقعدا و PMSD بـ ٢٧ مقعدا . (وحزب الاستقلال هذا يمثل تحالفا بين IFB, CAM, LP).

الدولة	الحزب	ملاحظات
سوازيلاند	Imbokodvo National Movement.	ـ أنشىء سنة ١٩٦٤ ـ حصل على ٢١ مقعدا فى الجمعية فى انتخابات مايو سنة ١٩٧٢ .
	Ngwane National Liberatory Congress.	ـ أنشىء سنة ١٩٦٢ . يعارض استيطان البيض ويطلق عليه « التحالف الاقطاعى الافريقى » الذى يراه متمثلا فى الحزب السابق ـ حصل على ٣ مقاعد فى الانتخابات المذكورة
	Swaziland Progressive Party.	ـ أنشىء ١٩٢٩ باسم الجمعية سوازى التقدمية .
	Swaziland United Front.	ـ أنشىء سنة ١٩٦٢ كانشقاق عن الحزب السابق ذكره (بالاضافة الى هذه الـ ٢٤ فالجمعية التشريعية تتكون من ٦ اعضاء بينهم الملك اى تتكون من ٣٠ عضوا) .
المغرب	الحركة الشعبية Mouvement populaire.	ـ له ٦٠ مقعدا فى مجلس النواب .
	التقدم الاجتماعى Progrès social.	ـ يمثل جماعات العمال . حصل على ١٠ مقاعد فى المجلس النيابى السابق .
	الاستقلال Istiqlal.	ـ أنشىء سنة ١٩٤٤ ويرمى لرفع مستوى المعيشة وايجاد حقوق متساوية للجميع يركز على مصالح المغرب فى موريتانيا والصحراء الاسبانية حصل على ٩ مقاعد فى مجلس النواب السابق.
	الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية Union Nationale des Forces populaires (UNFP).	فى الدار البيضاء أنشىء سنة ١٩٥٩ من جماعة من حزب الاستقلال السابق ذكره ، يسارى حزب معارضة فى يوليو سنة ١٩٧٢ حدث انشقاق بين قسمى الحزب فى كازبلانكا والرباط.
	الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية Union Socialiste des Forces Populaires (UNSP).	ـ فى الرباط . أنشىء سنة ١٩٧٤ يساوى حزب معارضة .
	الحزب الديمقراطى الدستورى Parti Démocratique Constitutionnel.	ـ له مقعد واحد فى مجلس النواب السابق
	الحركة الشعبية الدستورية والديمقراطية Mouvement Populaire Constitutionnel et Démocratique (MPCD).	ـ جاء نتيجة انشقاق الحركة الشعبية المذكورة سابقا .
	حزب التقدم والاشتراكية Parti du Progrès et du Socialisme (PPS).	ـ أنشىء سنة ١٩٧٤ يسارى ينادى بالتاميم والديمقراطية .
	الحزب الليبرالى التقدمى Parti Libéral Progressiste (PLP).	ـ فى الدار البيضاء أنشىء ١٩٧٤ ينادى بالحرية الفردية والحرية الاقتصادية .
	حزب العمل Parti de l'action.	ـ أنشىء سنة ١٩٧٤ فى الرباط . ينادى بالديمقراطية والتقدم .

قائمة المراجع

هناك القليل من المراجع العربية التى تناولت نظام الحزب الواحد فى افريقيا نذكر منها على وجه الخصوص :

— **سميرة سنيوث بحر :**
الاتحاد الاشتراكى العربى ، دراسة تحليلية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة
« رسالة ماجستير غير منشورة » ، ١٩٧٢

— **عبد الملك عودة (دكتور) :**
سنوات الحسم فى افريقيا ١٩٦٠ — ١٩٦٩
القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩

« ديمقراطية الحزب الواحد فى تنزانيا » **السياسة الدولية** ، عدد **٧** يناير ١٩٦٧ ص ٧٢ — ٩١ .

« الحزب الواحد والتطبيق الاشتراكى فى تنزانيا » **السياسة الدولية** ، عدد ٨ ابريل ١٩٦٧ ص ٦ — ٣١ .

قضايا التنظيمات السياسية فى افريقا ، **السياسة الدولية** ، عدد ١٤ ، اكتوبر ١٩٦٨ ص ٥ — ٦١ .

الكتب الأجنبية

— Abraham, W.E. The Mind of Africa. London : Weidenfeld & Nicolson, 1967.

— Apter, David E. The Political Kingdom in Uganda. Princeton University Press, 1961.

— ———, Ghana in Transition. New York : Alheneum, 1963.

— ———. The Politics of Modernization. Chicago : University of Chicago Press, 1965.

— Bénot, Yves. Idéologies des indépendances africaines. Cahiers Libres 139 - 140, Paris : François Maspero, 1969.

— Carter, Gwendolen M. (ed.). African One Party States. New York : Cornell University Press, 1962.

— Charlot, Jean. Les Partis Politiques. Paris : Armand Colin, 1971.

— Cohen, Andrew (Sir). British Policy in Changing Africa. Evanston, Illinois : Northwestern Univ. Press, 1959.

— Coleman, James S. & Rosberg, Carl. (eds.) Political Parties & National Integration in Tropical Africa. Berkeley : University of California Press, 1966.

— Deschamps, Hubert. Les Institutions Politiques de l'Afrique Noire. Paris : Presses Universitaires de France, 1970.

— Duverger, Maurice. Political Parties. Part I. New York : John Wiley & Sons, 1954.

— Friedrich, Carl J. Man & His Government. New York : Mc Graw-Hill, 1963.

— Hazard, John N. The Soviet System of Government. Chicago & London : The University of Chicago Press, 1968.

— Hodgkin, Thomas. African Political Parties. Harmondsworth : Penguin Books, 1961.

— Hourat, L'Afrique aux trois visages : Ultra, totalitaire ou modéré ? Bruxelles ; Centre de Documentation Internationale, 1961.

— Kaunda, Kenneth. A Humanist in Africa. London : Longman, 1966.

— La Palombara, Joseph & Weiner, Myron (eds.,). Political Parties & Political Development. Princeton Univ. Press, 1966.

— Lavroff, D.G. Les partis politiques en Afrique Noire. Paris : Presses Universitaires de France, 1970.

— Lewis, A.W. La chose publique en Afrique Occidentale. Paris : SEDEIS, 1966.

— Mahiou, Ahmed. L'Avènement du Parti Unique en Afrique Noire. Paris : Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, 1969.

— Megahed, Horeya Tawfik. Mali in Transition : A Study in Continuity & Innovation in Nation-Building. Indiana Univ., Ph.D. dissertation (unpub.), 1965.

— Mehden, Fred R. Von Der. Politics of the Developing Nations. Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall, Inc., 1969.

— Neumann, Sigmund (ed.). Modern Political Parties. Chicago : University of Chicago Press, 1956.

— Schumpeter, Joseph A. Capitalism, Socialism & Democracy. New York : Harper & Brothers, 1950.

— Selassie, Bereket. The Executive in African Governments. London, Nairobi. Ibadan, Lusaka : Heinemann, 1974.

— Selznick, Philip. The Organizational Weapon : A study of Bolshevik Strategy & Tactics. New York : The Free Press, 1960.

— Wallerstein, Immanuel. Africa : The Politics of Independence. New York : Random House, 1962.

— Zolberg, Aristide R. Creating Political Order : The Party-States of West Africa. Chicago : Rand McNally & Co., 1966.

المقـــــــالات

— Apter, David & Rosberg Carl. «Nationalism & Models of Political Change in Africa», Symposia Studies series I, National Institute of Social & Behavioral Science, George Washington Univ. 1959.

— Bienen, Henry. «One Party Systems in Africa» in Samuel P. Huntington & Clement H. Moore (eds.) Authoritarian Politics in Modern Society : the Dynamics of Established One-Party Systems». New York, London : Basic Books, Inc., 1970.

— Charles, B. «Un parti politique africain, le parti démocratique de Guinée», RFSP, 1962.

— Corpierre, M. «Le totalitarianisme en Afrique», **Preuves**, (Jan.-Fev., 1963).

— Coutts, Walter, «A new democracy or a new totalitarianism in Africa ?» **Optima** (March, 1964).

— Lory, Georges. « La démocracie dans le désert », **«Le Mois en Afrique**, No. 116, Août 1975, pp. 56 - 64.

— Moore, Clement Henry. «Mass Party Regimes in Africa», in H. J. Spiro (ed.), Africa : The Primacy of Politics». New York : Random House, 1966.

— ———. «The Single Party as Source of Legitimacy» in Samuel P. Huntington & Clement H. Moore (eds.), Authoritarian Politics in Modern Society : The Dynamics of established One Party Systems New York : Basic Books, Inc., 1970.

— Morgenthau, Ruth Schochter, «Single Party Systems in West Africa». **The American Political Science Review** (APSR), LV, No. 2 (June 1961).

— Sithole, Ndabaningi. «The One/Two Party System», in Gideon - Cyrus Mutiso & S.W. Rohio. Readings in African Political Thought. London, Nairobi : Heinemann, 1970.

— Sutton, F.X., «Authority & Authoritarianism in the new Africa, «**Journal of International Affairs.** 15, 1, 1961.